قراءةٌ في كتاب (أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية)

م.د. عبدالخالق ولي فتاح – كلية التربية – جامعة كوية
abdulxalq.waly@koyauniversity.org

المستخلص
يقدّم هذا البحث قراءة نقدية موضوعية لكتاب (أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية) الذي يتناول تلك التراكيب اللفظية المعبّرة عن معاني التعجّب والمدح والذمّ والاختصاص والتحذير والإغراء التي ينماز بنائها اللفظي بعدم قيامه على علاقة (الإسناد الأصلي) التي يقوم عليها بناء (الجملة) في اللغة العربية ، الأمر الذي دعا إلى تعدّد التسميات التي أطلقها الدارسون المحدثون على هذه التراكيب؛ فهي عند بعضهم (الجمل غير الإسنادية)، وعند بعض آخر (المسكوكات)، و عند بعض ثالث ومنهم الباحثة (أساليب) . وقد بذلت صاحبة هذا العمل جهدا مشكورا في جمع الآراء المتفرّقة حول هذه الأساليب ومناقشتها وتسجيل الملاحظات والمؤاخذات النقدية عليها ، مستهدية في ذلك بآراء أستاذها الدكتور خليل أحمد عمايرة الذي اختارت اتباع رأيه في معظم المسائل التي عالجتها هذه الدراسة. ويتوزّع هذا البحث على خمسة محاور أساسية : يهتم المحور الأول منها بمناقشة (مفهوم الجملة في اللغة العربية)، ويختصّ المحور الثاني بـ(المدح والذمّ)، والمحور الثالث بـ (التعجّب)، والمحور الرابع بـ (الاختصاص) ، والمحور الخامس بـ (التحذير والإغراء) .

الكلمات الرئيسية: النحو، اسليب تركيبية ، مراجعات نقدية

Abstract
This study presents analytical criticism objective reading of the Book (ASALIB NAHWIYAH JARAT MAJRA AL MATHAL Dirasa tarkibiyah dilaliyah) which deals with those structures , expressing the meanings : Exclamation , warning and temptation, Praise and dispraise, and specialization which distinguished by structure in that is not depending on original base in Arabic sentence .Therefore; their names varied that called by modern scholars . for some one is Idiomatic and for other is styles .This study divided into five fundamental pivots: The firs pivot is about discussion of sentence concept in Arabic language, The second pivot is related to Praise and dispraise, , The third one is about exclamation, the fourth one is about specialization , and the fifth is about warning and temptation.

Key Words: Grammar, Structural Styles, Critical Reviews

المقدّمة

يقدّم هذا البحث قراءة نقدية موضوعية لكتاب (أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية) الذي هو في الأصل رسالة ماجستير مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى من قبل الباحثة (خلود صالح عثمان الصالح) ، وهو مطبوع في السعودية سنة (١٤٢٦هـ) ضمن سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها.

ويتناول هذا الكتاب تلك التراكيب اللفظية المعبّرة عن معاني التعجّب والمدح والذمّ والاختصاص والتحذير والإغراء التي ينماز بنائها اللفظي بعدم قيامه على علاقة (الإسناد الأصلي) التي يقوم عليها بناء (الجملة) في اللغة العربية ، الأمر الذي دعا إلى تعدّد التسميات التي أطلقها الدارسون المحدثون على هذه التراكيب؛ فهي عند بعضهم (الجمل غير الإسنادية)، وعند بعض آخر (المسكوكات)، و عند بعض ثالث ومنهم الباحثة (أساليب) .

وقد بذلت صاحبة هذا العمل جهدا مشكورا في جمع الآراء المتفرّقة حول هذه الأساليب ومناقشتها وتسجيل الملاحظات والمؤاخذات النقدية عليها ، مستهدية في ذلك بآراء أستاذها الدكتور خليل أحمد عمايرة الذي اختارت اتباع رأيه في معظم المسائل التي عالجتها هذه الدراسة.

ويتوزّع هذا البحث على خمسة محاور أساسية : يهتم المحور الأول منها بمناقشة (مفهوم الجملة في اللغة العربية)، ويختصّ المحور الثاني بـ(المدح والذمّ)، والمحور الثالث بـ (التعجّب)، والمحور الرابع بـ (الاختصاص) ، والمحور الخامس بـ (التحذير والإغراء)[١] .

أولا: مـ فهوم الجملة العربية

تذكر الباحثة أنّ النحاة القدماء أقاموا مـ فهوم الجملة العربية على أساس الإسناد فلا تكون إلّا به، ولم يعدّوا الكلمة التي تؤدّي معنى يحسن السكوت عليه من غير وجود إسناد جملة. و بناءً على ذلك فقد ظهر في النحو العربي كثير من القواعد التي تهدف

(١) اكتفينا بمناقشة الباحثة في هذه الموضوعات التي تشكّل (التمهيد) و الأبواب الأربع الأول من كتابها ، وتركنا البابين الأخيرين (الخامس والسادس) من الكتاب لئلّا يخرج هذا البحث عن المساحة المخصّصة له للنشر .

إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين : المسند و المسند إليه، فقام عدد من الأبواب النحوية وفقا لهذا المنهج لتسويغ الحركة على الركنين، فأصبح في بنودها الحذف الواجب، كوجوب حذف المبتدأ أو الخبر أو ...، كما نشأت مسائل حذف الفعل وجوبا في أبواب الإغراء و التحذير و الاختصاص و غيرها[١] .

وتذكر أنّه على الرغم من أهمية فكرة الإسناد في تفسير بناء الجملة في اللغة العربية إلّا أنّها قد أوجدت عددًا آخر من القواعد و القوانين التي أدّت إلى كثير من التأويلات و التقديرات خلافا لما تتّسم به العربية في مباني جملها و خلافا لما نصّ عليه كثير من النحاة القدماء من أنّ الأصل عدم التقدير والتأويل [٢] ، و لذلك فهي ترى أنّ تعريف الجملة عند النحاة القدماء بحاجة إلى دراسة و أنّ تقسيمها الثنائي إلى جملة اسمية و فعلية في حاجة إلى مراجعة لتقوم على أساس إفادة المعنى الذي يحسن السكوت عليه ((سواء كان ذلك في جملة تقوم على أركان الإسناد، أو في الجمل غير الإسنادية، بل في الجمل التي تقوم على كلمة واحدة و تحمل معنى يحسن السكوت عليه ... يقول ابن جنيّ معرّفا الجملة " كلّ لفظ استقلّ بنفسه و جنيت منه ثمرة معناه" [٣] ، فهو يدرك الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الجملة وهو إفادة المعنى، وقد أورد مجموعة من التراكيب المختلفة وعدّها نماذج للجمل دون أن يلجأ فيها إلى التأويل و الإضمار و التقدير ، و ليس لهذه التراكيب سوى ركن واحد ، مثل : صه و مه و رُويْد وحاءِ وعاءِ)) [٤] .

ونظنّ أنَ النحاة القدماء كانوا مصيبين تماما عندما أقاموا مفهوم الجملة في اللغة العربية على أساس علاقة الإسناد الأصلي لأنّها تشكّل السمة الأساسية البارزة التي تميّز الصورة اللفظية المطردة التي تتحقّق فيها الجملة و المتمثّلة في صورة الفعل مع فاعله و صورة المبتدأ مع خبره ، و لذلك فقد كانوا مصيبين أيضا في عدم عدّهم صورة اللفظة المفردة أو الكلمة الواحدة التي تؤدّي معنى يحسن السكوت عليه (جملة) ؛ لغياب علاقة الإسناد الأصلي من هذه الصورة .

ولكنّ النحاة القدماء لم يكونوا على صواب عندما ظنّوا أو افترضوا أنّ الجملة هي الصورة اللفظية الوحيدة التي يتحقّق فيها (الكلام) ، فحرصوا على إقحام كلّ الصور و التراكيب اللفظية .

غير القائمة على علاقة الإسناد الأصلي - كما هو حاصل في أبواب الاختصاص و الإغراء و التحذير و التعجّب و المدح و الذمّ - في إطار (الجملة) بضروب شتّى من التأويلات و التقديرات المتكلّفة التي أثقلت كاهل النحو العربي و صيّرت هذه الأبواب المذكورة من أبرز مواطن الإشكال فيه .

والعلاج المناسب لهذا المسلك الدراسي غير السليم الذي انتهجه النحاة القدماء لايكون باستبدال مفهوم الجملة العربية القائم على علاقة الإسناد الأصلي بمفهوم آخر يقوم على أساس إفادة المعنى التامّ الذي يحسن السكوت عليه كما تذهب اليه الباحثة و ذهب إليه من قبلها عدد من الدارسين المحدثين [٥] ؛ لأنّ علاقة الإسناد الأصلي تمثّل المفهوم الأصيل للجملة العربية المستمدّ من بنيتها لذلك يتعيّن المحافظة عليه و إبقائه على حاله ، و لأنّ المفهوم المقترح البديل القائم على إفادة المعنى التامّ الذي يحسن السكوت عليه يتّسم بالسعة و الشمول لكل الصور و التراكيب اللفظية المفيدة التي تنتجها اللغة و هو ما يجعله أنسب لمصطلح (الكلام) و أليق به و ليس (الجملة) التي لا تعدو أن تكون صورة أو وحدة لفظية من وحداته المتنوعة ، و تعريف ابن جنّي الذي استندت اليه الباحثة في دعم موقفها ليس تعريفا لـ (الجملة) بل هو تعريف لـ (الكلام) ؛ يقول ابن جنّي : ((أمّا الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه. وهو الذي يسمّيه النحويون الجُمَل، نحو : زيد أخوك، و قام محمد، و ضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، و حاءِ و عاءِ في الأصوات، وحسٍّ، ولَبٍّ، وأفّ، وأوّه. فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام)) [٦] .

وننبّه هنا إلى أنّ مفهوم (الجملة) عند ابن جنّي ليس مرادفا لـ (الكلام) كما قد يُفهم من النصّ السابق ؛ لأنّ (الكلام) عنده هو بمثابة العنوان العام الذي يمكن أن يندرج تحته كلّ الصور و الوحدات اللفظية التي تستقلّ بنفسها في إفادة المعنى التامّ و كلّ ما يمكن أن يتركبّ منها من فقرات و نصوص متنوعة، يقول ابن جني في ذلك : ((فكذلك الكلام جنس للجُمل، فإذا قال:قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد و أخوك جعفر فهو أيضا كلام ، كما كان لمّا وقع على الجملة الواحدة كلاما، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر وفي الدار سعيد فهو أيضا كلام، كما كان لمّا وقع على الجملتين كلام... فالكلام إذاً إنّما هو جنس للجمل التوام مفردها ومثناها ومجموعها)) [٧] .

ويؤكّد ذلك أنّ ابن جنّي يذكر ضمن صور الكلام ألفاظا من نحو (حاءِ) و (عاءِ) ، وهي عنده و عند جميع الدارسين القدماء من (أسماء الأصوات) التي يعدّونها ألفاظا مفردة و يصنّفونها على أنّها (كلمات) [٨] ، و لايمكن بحال أنْ تعدّ من الجمل لأنّ الجملة عند ابن جنّي وغيره من الدارسين القدماء مقيّدة باللفظ المركّب الإسنادي الذي يتحقق كما يقول ابن جني في صورتين ((جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركّبة من فعل وفاعل)) [٩] .

---

(١) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٣ .
(٢)ينظر: الإنصاف ٢٤٩/١ و شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٠٣/١، ٥١٨ .
(٣) الخصائص ١٧/١ .
(٤) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٥.
(٥)من الدارسين المحدثين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) ص ٢٧٦- ٢٧٧ و الدكتور كمال بشر في كتابه (دراسات في علم اللغة) ص٢٦٢ و الدكتور شعبان صلاح في كتابه (الجملة الوصفية في النحو العربي) ص ٢٦ و الدكتور محمد حماسة عبداللطيف في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) ص٥٣-٦٠ والدكتور خليل أحمد عمايرة في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها) ص ٧٦ والدكتور نعمة رحيم العزاوي في كتابه (دراسات في اللغة) ص ١٥٠.
(٦) الخصائص١٨/١ .
(٧) نفسه ٢٧/١-٢٨ .
(٨) ينظر : الخصائص ٥/٣ و شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٩/٤ و شرح التصريح ٢٠١/١ و شرح الأشموني ٣٢٥/٣.
(٩) اللمع ٣٠ و توجيه اللمع ١٠٨ .

ونلاحظ أنّ الكلام بحسب تعريف ابن جنّي السابق يتحقق في اشكال و صور عديدة متنوعة قد تكون (الجملة) من بينها هي الصورة الأكثر استعمالا و شيوعا و لكنّها من المؤكّد ليست الصورة الوحيدة له، و هذه الملاحظة من شانها أنْ تهدينا إلى إيجاد العلاج المناسب لمسلك القدماء السابق؛ وذلك بألّا نقسر تلك الصور و التراكيب اللفظية غير الإسنادية المعبّرة عن معاني التعجّب و التحذير و الإغراء و المدح و الذمّ على الانتظام في إطار الجملة، بل يتعيّن النظر إليها على أنّها ممثّلةٌ وحدةً لفظية خاصّة من وحدات الكلام جديرة بأن يُعبّر عنها بمصطلح خاصّ بها يميّزها من الجملة ، ولذلك ينبغي المحافظة على خصوصية بنائها اللفظي المغاير لبناء الجملة؛ بأنْ تحدّد خصائصه و سماته المميزة بحسب لفظه الظاهر .

ثانيا: المدح والذمّ

وترى الباحثة في تحليلها التركيب اللفظي المعبّر عن معنى المدح و الذمّ أنّ هذا التركيب هو في الأصل جملة خبرية مكوّنة من مسند و مسند إليه، دخلت عليه لفظة (نِعْمَ) – أو (بِئْسَ) – لتفيد معنى المبالغة في المدح أو الذمّ، و هي ترى أنّ هاتين اللفظتين حرفان - متّبعة في ذلك رأي أستاذها الدكتور خليل عمايرة[١]- و ترفض رأي القدماء في تعدّد صورهما، فتقول ((فجملة أسلوبي المدح و الذمّ ، فيما نرى ، تعتمد على نِعْمَ للمدح و بِئْسَ للذمّ بكسر فسكون ، لا تتغير وزنًا ولا معنى في أي صورة من أنماط التعبير بهما، ولم يرِد عن العرب أنهم استعملوها تارة " نِعْمَ " بكسر فسكون، وأخرى نَعِمَ بفتح فكسر، وثالثة نَعُمَ بفتح فضم وكان يريدون منها ما يريدون بـ " نِعْمَ " أي إنشاء المدح . فهي على صيغة واحدة وزنًا ومعنى . فليس مما يتفق مع المنهج العلمي السليم، فيما نرى، أن يقال بلا دليل إنهما في الأصل فعلان ثم تحولا عن الخبرية إلى معنى إنشائي جديد فأشبهتا الحرف، ونحن نتفق مع النحاة في أن هاتين اللفظتين تؤديان معنى الحروف أو الأدوات ، بل نذهب إلى أنهما من الحروف ، وقد كانت الجملة قبل دخول أحدهما عليها جملة خبرية تتكون من مسند إليه ومسند ، ثم دخلت عليها" نِعْمَ " في سياق المدح لتفيد معنى المدح والمبالغة فيه))[٢] .

وتتبع الباحثة رأي الدكتور خليل عمايرة أيضا في أنّ لفظتي (حَبَّذا) و (لاحَبَّذا) هما أيضا أداتا توكيد[٣] . و تمنحان ((الجملة الأصل معنى توكيد المدح و المبالغة فيه . إذ الاسم المرفوع بعدها طرف إسناد، فهو خبر لمبتدأ محذوف دلّ السياق عليه، تقديره في"حَبَّذا زيدٌ ":هو أو الممدوح زيدٌ))[٤].

ثُمَّ تطبّق رأيها السابق في تحليل تركيب الذمّ الوارد في قول الشاعر :

لَعَمْرِي وَما عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيّن لَبِئْسَ الفتى المَدْعوّ بالليلِ حاتمُ [٥]

فتذكر أنّ الجملة الخبرية - تقصد بها قوله (الفتى المدعوّ بالليل حاتم) أو (حاتم الفتى المدعوّ بالليل) - : ((في وضعها الأصل تحمل معنى الذمّ العام ... و لمّا كان المعنى المراد هو المبالغة في الذمّ، جاء الشاعر بكلمة تنبئ عن الاستهانة والتحقير ليوافق المبنى المعنى، إذ إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، فأدخل على التركيب لفظة " بِئْسَ " لتفصح عن المعنى الكامن في النص، وهو المبالغة في تأكيد الذم))[٦] .

وتطبّقه أيضا في تحليلها تركيب الذمّ الوارد في الآية القرآنية : [بِئْسَ لِلظَّالمينَ بَدَلا] [٧] ، فتذكر أنّه في الأصل:((جملة اسمية تقوم على ركنين : الركن الأول وهو المسند إليه أوالمبتدأ، محذوف، وقد دلّ السياق على الكلمة المحذوفة، إذ إنها حذفت لغاية دلالية، للسامع أو القارئ أن يقدر مكانها الكلمة التي يجوز إدراجها في هذا الموضع من غير التصريح بها أو نطقها، وذلك لتبقى إمكانية المحافظة على البعد الدلالي للحذف في التركيب، فالسامع يرى كما يقول عبدالقاهرالجرجاني : " ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة" ... أمّا الركن الثاني في الجملة ، وهو الخبر " بدلا "، وقد ورد على صيغة التنكير وهو منصوب ، وفي الخروج عن الأصل أبعاد دلالية مختلفة))[٨]، ثُمَّ تسترسل في بيان هذه الأبعاد الدلالية فتقول : ((١- جاءت كلمة " بدلا " مسبوقة بقوله تعالى "لِلظَّالمينَ"، فيؤدي الجار والمجرور دوراً دلالياً هاماً في التركيب، فهو قيد، الغرض منه التحديد والتخصيص...٢- وردت" بدلا " بصيغة التنكير، على خلاف ما يرد عليه الاسم بعد نِعْمَ أو بِئْسَ في جمل المدح أو الذم...والنكرة أوسع من المعرفة في المعنى... ولقد ناسب هذا الاتساع في استخدام التنكير الاتساع في المعنى الذي تعبر عنه الكلمة المحذوفة ، إذ لمّا كان على السامع أو القارئ ألّا يقدر المحذوف لاتساع المعنى الذي تطويه الكلمة المحذوفة، جاءت النكرة لتوائم هذا الاتساع...٣- النصب في " بدلا " جاء لقيمة دلالية يناسب التنكير من جانب، والحذف من جانب آخر))[٩] .

وتقول الباحثة أيضا :((و بحذف المسند إليه من الجملة التي نحن بصدد تحليلها لم يخل التركيب من معنى تام يحسن السكوت عليه، إذ فيه ذم الذين يبدلون نصاب الأمور من الحق إلى الباطل، فيبدلون عبادة الله عز وجل ظلماً... ولما كانت دلالة السياق في الجملة القرآنية هذه ، ذم الظالمين لسوء ما صنعوا ، دخلت على الجملة لفظة جديدة لإعطاء المعنى بعداً جديداً، الغاية منه توكيد الذم والمبالغة ... فجاءت "بِئْسَ"))[١٠] .

---

(١) ينظر رأيه في كتابيه : في نحو اللغة وتراكيبها١١٢-١١٣ و في التحليل اللغوي٢٦٩-٢٧١ .
(٢) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٩٧-٩٨.
(٣)ينظر في ذلك كتابه : في التحليل اللغوي٢٦٩-٢٧٠ .
(٤)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٤٠.
(٥)البيت مذكور في خزانة الأدب ٤٠٥/٩.
(٦)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٠٥ .
(٧) سورة الكهف ، الآية ٥٠.
(٨) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٢٣-١٢٤.
(٩)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٢٤- ١٢٥ .
(١٠)ينظر : نفسه ١٢٦-١٢٧ .

ونشير هنا إلى أنّ الباحثة ترى أنّ (ال) الداخلة على هذا الاسم الظاهر عندما يرد مرفوعا بعد (بِئْسَ) و (نِعْمَ) - وهي الحالة أو الصورة الشائعة له - تفيد التعظيم و التبجيل ، فتقول في تحليلها بيت زهير بن أبي سلمي :

نِعْمَ الفتى المُريُّ أنتَ إذا هُمُ حَضَرُوا لَدى الحُجُراتِ نارَ المُوقِدِ[١]

: ((ولمّا كان المعنى المراد هو المدح والتعظيم ، دخل الخبر عنصرُ زيادة لغرض التخصيص في الثناء والتبجيل أو المدح، فكأن الشاعر أراد أن يخص الممدوح بمعنى خاص فقال : أنت الفتى المري، بزيادة "أل" على الخبر وهي التي يمكن أن تسمى أل التعظيم أو التبجيل)) [٢] .

ونظنّ أنّ القول بحَرْفيّة (نِعْمَ) و (بِئْسَ) يضعفه قبول هاتين اللفظتين بعض العلامات الخاصّة بالفعل و الاسم ، منها دخول حرف الجرّ عليهما ، إذ ورد عن العرب قولهم : (نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيْرُ)، و قولهم : (واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودةُ)[٣] .

ومنها اتصال الضمير المرفوع البارز بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرّف، فقد جاء عن العرب قولهم : نِعما رجلين و نِعموا رجالا[٤] . ومنها اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما في قولهم : نِعْمَت المرأة [٥] .

وقد نصّ الدارسون القدماء بوضوح وهم يحدّدون ماهيّة الحرف على أنّ علامة الحرف ألّا يقبل شيئا من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل ،يقول السيوطي (٩١١هـ) : ((الحرف لا علامة له وجودية ، بل علامته ألّا يقبل شيئا من خواصّ الاسم و لا من خواصّ الفعل)) [٦] . ولذلك كان القدماء مجمعين على عدم حَرْفيّة (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ، يقول العكبري (٦١٦هـ) في ذلك : ((وذلك أنّ نِعْمَ ليس حرفا بالإجماع)) [٧] .

وليس صحيحا ما تذكره الباحثة من أنَّه لم يرد عن العرب أنّهم استعملوا (نِعْمَ) – بفتح النون و كسر العين – لإنشاء المدح ؛ إذ إنّ الرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ) يقول بعد أن يذكر أنّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) في الأصل فعلان على وزن (فَعِلَ) إنّ ظاهرة تعدّد صورهما اللفظية هي ظاهرة مطّردة في لغة بني تميم في كل ما كان على وزن (فَعِلَ) و عينه حرف حلق[٨]. وإنّ الاكثر في (نِعْمَ) و (بِئْسَ) هو ((كسر الفاء وإسكان العين، إذا قصد بهما المدح والذمّ، عند بني تميم وغيرهم . قال سيبويه : كأنَّ عامَّة العرب اتفقوا على لغة تميم)) [٩] . ثُمّ يشير إلى أنّ طرفة بن العبد استعمل (نِعْمَ) على الأصل ، وذلك في قوله[١٠] : ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ قَدَمٌ ناعِلَها نَعِمَ السَّاعونَ في الأَمْرِ المُبرّ

واستكمالا لهذا المبحث يتعيّن علينا هنا أنْ نذكر أنّ النحاة القدماء أشاروا إلى أنّ لـ(نِعْمَ) و (بِئْسَ) استعمالان : أحدهما أن يستعملا متصرّفين كسائر الأفعال ، وهما إذ ذاك لمجرّد الإخبار بالنِعْمَة والبؤس ، تقول مثلا : نَعِمَ زيد بكذا يَنْعَمَ به فهو ناعم . وثانيهما أن يستعملا لإنشاء المدح والذمّ ، فلا يتصرّفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف[١١] .

وذهب بعضهم إلى أن تلك الأوجه الأربعة تجري فيهما على الاستعمالين ، وخصّها بعض آخر بحالة تصرّفهما[١٢] .

ونحن لا نرى مانعا من أن تكون (نِعْمَ) و (بِئْسَ) المستعملتان في التركيب اللفظي المعبّر عن معنى المدح و الذمّ منقولتان عن الفعلين المتصرّفين (نَعِمَ) و (بَئِسَ)، ويمكن أن نفسّر اقتصار اللغة الشائعة في استعمالهما للمدح و الذمّ على صورة واحدة من بين صورهما المتعدّدة على أنّه محاولة لتمييزهما عن مقابليهما المتصرّفين .

وقولنا بإمكان نقل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) عن مقابليهما المتصرّفين أو ارتباطهما بهما لا يعني أنّنا نسلّم بصحة الحكم عليهما في تركيب المدح والذمّ بأنّهما فعلان ولا نسلّم أيضا بسلامة القول باسميتهما؛ لأنّنا نظنّ أنّ التركيب اللفظي المعبّر عن المعاني الإفصاحية الانفعالية ومنها معنى المدح والذمّ ينفرد بسبب طبيعة هذه المعاني بخصوصية بنائه اللفظي- إلى جانب خصوصية معناه الإفصاحي الانفعالي ؛ من جهة أنّ الارتباط الحاصل بين العناصر المشتركة في تشكيله لا يقوم على علاقة الإسناد الأصلي التي يقوم عليها بناء (الجملة) في اللغة العربية، و إنّما يقوم على علاقة أخرى سمتها البارزة هي التداخل و التمازج بين العناصر اللغوية المنتظمة في إطاره، فتغدو بذلك كتلة لفظية واحدة يتعذّر الفصل بين أجزائها و يتعذّر أيضا تحديد ماهيّة هذه الأجزاء خارج الإطار التركيبي الذي تنتظم فيه للتعبير عن المعنى الإفصاحي، وهذا ما يبرز على نحو جليّ مع (نِعْمَ) و (بِئْسَ) اللذين ترتّب على انتظامهما في التركيب اللفظي المعبّر عن معنى المدح و الذمّ و تمازجهما بالعنصر اللغوي المذكور بعدهما - وهو

---

(١) شعر زهير بن أبي سلمى ٢٣٣ .
(٢) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٠٨ .
(٣)ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١-٩٨(وسنشير إليه بعد الآن بـ " الإنصاف " اختصارا) و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين٢٧٦ (وسنشير إليه بعد الآن بـ " التبيين " اختصارا) و شرح المفصل ١٢٧/٧-١٢٨ و شرح التصريح ٩٤/٢ .
(٤)ينظر : الإنصاف ١٠٢/١ و التبيين ١٧٤ و شرح المفصل ١٢٧/٧ و شرح التسهيل (لابن مالك) ٥/٣ .
(٥)ينظر الإنصاف ١٠٢/١ و التبيين ٢٧٥ و شرح المفصل ١٢٧/٧ وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٥٦/٥ .
(٦)همع الهوامع ٢٧/١، وينظر حاشية الخضري ٢٩/١.
(٧)التبيين ٢٧٥.
(٨)يذكر الدارسون القدماء أنّ ما كان على وزن (فَعِلَ) و عينه حرف حلق يجوز فيه أربع لغات هي :
ينظر في ذلك : الإنصاف ١٠٢/١، ١١٩ و التبيين ٢٨١ وشرح جمل الزجاجي ٥٩٩/١.
(٩)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٥٤/٥.
(١٠) نفسه ٢٥٥/٥ .
(١١) حاشية الصبان ٤١/٣ .
(١٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٩٠/٢ و حاشية الصبان ٤١/٣، ٤٣ .

الاسم الظاهر المرفوع أو المنصوب- نشوء وضع جديد خاصّ بهما أتاح لهما أنْ يتصفا فيه ببعض الصفات الخاصّة بالأفعال و الأسماء في آن معا وهو ما أفضى إلى تعذّر الحكم عليهما عند الدارسين القدماء بالفعلية أو الاسمية على نحو حاسم و مقنع.

ونظنّ أنّه ينبغي ألا نخلط بين معنى المبالغة الذي يفهم ضمنيا من تركيب المدح والذمّ و تبعا لمعناه الإفصاحي الانفعالي الذي هو معناه الأساسي، و بين معنى التوكيد الذي تزعم الباحثة أنّه المعنى الذي تفيده لفظتا (نِعْمَ) و (بِئْسَ) اللتان حكمت عليهما بالحَرْفية متبعة في ذلك رأي أستاذها الدكتور خليل عمايرة؛ لأنّ التوكيد يندرج ضمن تلك المعاني الأسلوبية التي ترتبط عادة بسياقات محدّدة يُراعى فيها على وجه الخصوص مناسبات الكلام وأحوال المخاطبين المتباينة و تتشكّل في تراكيب لفظية ملائمة لها [١]، على حين أنّ معنى المدح و الذمّ هو من المعاني الإفصاحية التي تعبّر عن عواطف المتكلم و مشاعره الذاتية التي يتلبّس بها في الحالات الانفعالية المختلفة ، و يغلب عليها الطابع التلقائي العفوي و لايكون هدف الإسماع معها مقصودا دائما ومن ثَمَّ فليس للمخاطب دور ملحوظ في توجيهها و تشكيلها .

يقول الدكتور تمّام حسّان وهو يميّز بين المعنى الفكري الذي يسمّيه بـ(التعامل) و بين المعنى الانفعالي الذي يسمّيه بـ (الإفصاح) : ((فأمّا التعامل فهو استخدام اللغة بقصد التأثير في البيئة الطبيعية أوالاجتماعية المحيطة بالفرد... وأمّا الإفصاح فهو استعمال اللغة بقصد التعبير عن موقف نفسي ذاتي دون إرادة التأثير في البيئة ولا يتحتّم في هذه الحالة أن يكون الإسماع مقصوداً))[٢].

ويقول (دايفيد كريستال David Crystal) في تعريف مصطلح الـ(Exclamation) الذي هو أحد المصطلحات الغربية المتعدّدة التي تطلق على المعاني الإفصاحية : ((أي قول أو لفظ عاطفي، يفتقر عادة إلى البنية القواعدية للجملة الكاملة، ويتميّز بالتنغيم القويّ. مثل: !Gosb , Good grief. ودلاليا وظيفتها بشكل رئيس هو التعبير عن مشاعر المتكلم))[٣]. والتحليل الذي أجرته الباحثة لتركيب المدح و الذمّ الوارد في قول الشاعر :

لَعَمْرِي وَما عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيّن لَبِئْسَ الفتى المَدْعوّ باليلِ حاتمُ

وفي الآية القرآنية : [بِئْسَ لِلظَّالمينَ بَدَلا] ، القائم على فكرة أنّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) تفيدان التوكيد و المبالغة يُبرز على نحو جليّ ضعف هذه الفكرة؛ فقول الباحثة بأنّ الجملة الخبرية الأصل (حاتم الفتى المدعوّ بالليل) في البيت الشعري تحمل في وضعها الأصلي معنى الذمّ العام وبأنّ (بِئْسَ) دخلت على هذه الجملة لإفادة المعنى المراد الذي هو المبالغة في الذمّ بعيدٌ عن الصواب تماما ؛ إذ من الواضح إنّ الجملة المذكورة تخلو تماما من أي أثر يدلّ على معنى الذمّ العام ، وهذا يضعف الزعم بأنّ (بِئْسَ) دخلت على هذه الجملة لإفادة المبالغة في هذا المعنى .

وكذلك الحال مع قولها عن الآية القرآنية (بِئْسَ لِلظَّالمينَ بَدَلا) بأنّ حذف المسند إليه من جملتها الأصل لم يُخْلِ التركيب ((من معنى تامّ يحسن السكوت عليه، إذ فيه ذمّ الذين يبدلون نصاب الأمور من الحق إلى الباطل)) ؛ فالتركيب (لِلظّالمينَ بَدَلا) لا يفيد معنى تامّا يحسن السكوت عليه و لا دلالة فيه على الذمّ .

ونظنّ أنّ ورود الاسم الظاهر الذي يلي عادة (نِعْمَ) و (بِئْسَ) في تركيب المدح و الذم منصوبا في الآية القرآنية (بِئْسَ لِلظَّالمينَ بَدَلا) و في كل مثال مماثل لها من أمثلة تركيب المدح والذمّ يضعف تماما رأي الباحثة في أنّ أصل هذا التركيب هو جملة خبرية مكوّنة من مسند و مسند إليه، ولا أدلّ على ذلك من أنّ غياب المسندإليه (المزعوم) في هذا المثال قد أحوجها إلى البحث عن تحليل مقنع تفسّر به هذا الغياب، فلم تجد أمامها سوى القول بأنّه (محذوف) ، متّكئة في ذلك على رأي لعبد القاهر الجرجاني تظنّ أنّه يسوّغ القول بمثل هذا الحذف، و قد فاتها أن تبيّن لنا تقدير هذا المسند إليه المحذوف لتزيل الإبهام و الغموض عنه، فأوكلت هذه المهمة الشاقّة إلى السامع أو القارئ. وفاتها أيضا أن تكشف لنا عن الغاية الدلالية التي ترى أنّ هذا الحذف قد حصل لتحقيقها .

أمّا رأي عبدالقاهر الجرجاني الذي لجأت إليه لتدعم به تعليلها السابق فإنّ النظرة الفاحصة فيه و في الأمثلة التي أوردها لبيانه و توضيحه تدلّنا على أنّ الحذف في العربية يجري على سنن و ضوابط و ضمن أطر تركيبية و دلالية كفيلة بأنْ تعصمه من أن يفضي به الأمر الى الإبهام و الغموض و تعذّر تقدير المحذوف كما هو حاصل في ذلك الحذف الذي تزعم الباحثة أنّه حاصل في مثال المدح و الذمّ السابق، يقول عبدالقاهر بعد كلامه السابق الذي نقلته الباحثة : ((وأنا أكتب لك بديئاً أمثلةً مما عَرَض فيه الحذفُ،.. أنشد صاحب الكتاب :

اعتاد قَلبكَ مِنْ لَيلى عوائِدُهُ وهاجَ أهواءَك المكنونَةَ الطللُ
رَبْعٌ قواءٌ أذاع المُعصِراتُ بِه وكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ

قال : أراد، " ذاك رَبْعٌ قواءٌ أو هو رَبْعٌ"...وكما يُضمِرون المبتدأ فيرفعون، فقد يُضمِرون الفعلَ فينصبون، كبيت الكتاب أيضا :

دِيارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يرى مِثْلها عُجمٌ ولا عَرَبُ

أنشده بنصب" دِيارَ" على إضمار فعل، كأنّه قال : اذكر ديار مية))[٤].

والناظر في تلك الأبعاد الدلالية التي تزعم الباحثة أنّها كانت السبب في خروج الاسم الظاهر الذي يلي (نِعْمَ) و (بِئْسَ) في تركيب المدح و الذمّ – الذي ترى الباحثة أنّه الخبر أو المسند – من حالة الرفع الشائعة له إلى حالة النصب يلحظ بوضوح طابع التكلّف الغالب عليها و بعدها عن الموضوعية والإقناع ؛ ففي البعد الأول من هذه الأبعاد نجد الباحثة تنصرف إلى الحديث عن دلالة الجار و المجرور (لِلظّالمين) و تغفل الكلمة الأساسية (بَدَلا) التي هي معنيّة بالكشف عن أبعادها الدلالية في حالة النصب! ،

---

(١)في النحو العربي نقد و توجيه ٢٤٥-٢٤٨.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٦٣.
(٣) A Dictionary of Linguistics and phonetics ,p 169
(٤) دلائل الإعجاز ١٤٦-١٤٧ .

والبعد الثاني منها قائم على أساس دعوى حذف المسند إليه السابقة التي بيّنا وجوه ضعفها و بعدها عن الصواب ، أمّا البعد الثالث فهو مرتبط بهذا البعد الثاني و متعلّق به لذلك يُوجّه إليه ما يُوجّه لمتعلّقه .

ونظنّ أنّ السبب الرئيس في عدم تمكّن الباحثة من أنّ تقدّم لنا تفسيرا مقنعا لورود هذا الاسم منصوبا يعود أولا إلى إصرارها على التمسّك بفكرة أنّ تركيب المدح والذمّ قائم على أساس وجود جملة مكّونة من مسند و مسند إليه - وهي فكرة بيّنا سابقا أنّها غير سليمة و بعيدة عن الصواب -، و يعود ثانيا إلى إغفالها تحديد الدور الوظيفي الذي يؤدّيه هذا الاسم في تركيب المدح و الذمّ .

ويتوقّف تحديد هذا الدور في رأينا على تبيّن طبيعة العنصر اللغوي الذي يسبق هذا الاسم و دلالته، وهو العنصر المتمثّل في (نِعْمَ) و (بِئْسَ) الذي يدلّ على مدح أو ذمّ عامّ غير محدّد الاتجاه ولذلك فهو مبهم ويفتقر أصالة إلى ما يزيل عنه إبهامه ويحدّد اتجاهه لكي يتّضح المقصود منه ، وهذا ما يمثّل الوظيفة الأساسية للاسم الظاهر الوارد بعدهما الذي تقتصر دلالته هنا – في رأينا – على الماهيّة المجرّدة حسب ؛ ولذلك لا يترتّب على رفعه أو نصبه – أو جعله فاعلا أو تمييزا – فرق ملحوظ في تأدية هذه الوظيفة .

ولذلك نظنّ أنّ الحكم الذي أطلقته الباحثة على (ال) الداخلة على هذا الاسم في حالة رفعه بأنّها تفيد التعظيم و التبجيل يبدو بعيدا عن الصواب ؛ لأنّه لا يتّسق مع طبيعة الدور الوظيفي لهذا الاسم .

أمّا لفظة (حَبَّذَا) فإنّ دلالتها الأساسية البارزة المباشرة المتمثّلة كما يذكر الدارسون القدماء في أنّ الممدوح أو المخصوص بالمدح محبوبٌ وقريبٌ من النفس(١) - وليس التوكيد كما ترى الباحثة- وصورتها التركيبية الشائعة في الاستعمال التي تنتظم فيها إلى جانب اسم ظاهر مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذمّ تقدّم دليلا آخر على ضعف رأي الباحثة - وغيرها من الدارسين- في وجود جملة إسنادية تدخل عليها هذه اللفظة ؛ إذ إنّ وجود مثل هذه الجملة لا يتحقّق إلاّ باللجوء إلى (التقدير) الذي تذكر الباحثة نفسها في مواضع متفرّقة من دراستها أنّه لا يصحّ اللجوء إليه ما أمكن حمل الكلام على الظاهر(٢).

وإلى جانب ما يفضي إليه مثل هذا التقدير من ركاكة في معنى هذا التركيب اللفظي المعبّر عن المدح والذمّ فإنّه لا يسهم في الكشف عن خصوصية البناء اللفظي لهذا التركيب التي قد تكون مرتبطةً بخصوصية معناه الإفصاحي الانفعالي و مجسّدةً إيّاه؛ لأنّه يفرض عليه الانتظام في الإطار اللفظي لـ(الجملة) القائم على علاقة الإسناد الأصلي، و هو إطار ملائم و مناسب للتعبير به عن المعاني العقلية المنطقية التي ارتبطت به ولكن يبدو أنّه لا يلائم طبيعة هذه المعاني الانفعالية التي حرصت على تفاديه و اختارت التحقّق في تراكيب لفظية لا تماثله .

ثالثا : التعجّب

تختار المؤلفة في أثناء معالجتها تركيب التعجّب (ما أَفْعَلَهُ) اتباع رأي الكسائي (١٨٩هـ) في أنّ (ما) لا محلّ لها من الإعراب(٣) ، الذي ترى أنّه يقتضي بالضرورة أنْ تكون (ما) حرفا ، فتقول : ((أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أنّ "ما" لامحلّ لها من الإعراب . و لاتكون اللفظة لا محلّ لها من الإعراب إلاّ إذا كانت حرفا ، وهو رأي نميل إليه و نرتضيه ، لما فيه من تصنيف ترتضيه دلالة جملة التعجّب . و وجهه أنّ "ما" لا تحمل خصائص الاسم وحدّه ، و لاتدلّ على معنى بنفسها إنّما معناها يتضح باقترانها بجملة ، وهذا معنى الحرف)) (٤) .

وترى أنّ القول باسمية (ما) بعيدٌ من وجوه عديدة منها أنّ (("ما" كما يعربها النحاة، مبتدأ خبره الجملة بعده ... فكأنّ مبنى الجملة وتركيبها لديهم يوازي قولنا : محمدٌ حَضَرَ أبوه، فـ "محمدٌ" مبتدأ، و "حَضَرَ أبوه" جملة فعلية خبرالمبتدأ، وبين الجملتين، في ما نرى، فرق كبير، إذ إنّ الخبر في "محمدٌ حَضَرَ أبوه" هو : حَضَرَ أبوه، وهي جملة يحسن السكوت عليها، فنقول: حَضَرَ أبومحمدٍ . ولكنا إذا حذفنا المبتدأ " ما" في جملة التعجّب " ما أَجْمَلَ السَّماءَ! "، فإنّ المستمع لـ " أَجْمَلَ السَّماءَ!" لا يجني منها ثمرة معناها))(٥) .

وتقول أيضا إنّ (("ما" في التعجبّ ليس لها معنى في ذاتها لتكون في تصنيف الأسماء، كما أنه ليس من المقبول دلالة أن تفسَّر "ما" هنا بـ" شيء"، أو أن تكون من الموصولات، أو أداة استفهام ، إنما هي في باب التعجّب " تفارق الموصولة والموصوفة في جرسها ونغمتها والنبر الذي يرافقها" فهي : " أمّة - أي متفردة - وضعت وحدها للتعجّب"(٦) ؛ أي لأداء معنى التعجّب، والتعجّب معنى، والمعاني إنما تؤدى بالحروف))(٧) .

وترى الباحثة أيضا أنّ (أَفْعَلَ) الوارد في هذا التركيب و كذلك (أَفْعِلْ) المستعمل في تركيب التعجبّ (أَفْعِلْ بِهِ) هما حرفان للتعجّب، فتقول في ذلك : ((ونحن نتفق مع النحاة أن هاتين اللفظتين تؤديان معنى الحروف أو الأدوات ، بل نذهب إلى أنهما حرفا التعجب اللذان وضعا له، وقد نصّ نحاة الكوفة بما يُحمل على هذا التصنيف، فذهبوا إلى أنّ "أَفْعَلَ" التعجبية فُتِح آخره لأنّه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب... كما صرّح بذلك نحاة البصرة وإن كان ظاهر رأيهم على خلاف ذلك... فقالوا : "وعلّة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب"... وإذا ما حاولنا تطبيق خصائص الحرف على لفظتي التعجب، فإننا نجد لزاماً أنّ ما

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٣٨/٧ وشرح الأشموني ٦١/٣ .
(٢) ينظر : أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٣ .
(٣)رأي الكسائي مذكور في شرح التصريح ٨٧/٢ و همع الهوامع ٥٦/٥.
(٤)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٨٣.
(٥) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٨٤ .
(٦)تحيل الباحثة في هذه النصوص المحصورة بين قوسين صغيرين إلى بحث الدكتور صاحب أبوجناح الموسوم بـ(التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي) ص٦٧ . وهي نصوص ينقلها الدكتور أبوجناح من كتاب (المستوفي في النحو) للفرغاني ص١٣٤-١٣٥ .
(٧) أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ١٨٤-١٨٥.

فيهما من خصائص يقود إلى أن نلحقهما بالحرفية، فضلاً عن عدم قبولهما خصائص الفعل والاسم مجتمعة... كما أنّ رتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة ، وأن لفظتي التعجب موقعهما الصدارة في جملة التعجب))[١] .

ونظنّ أنّ الدليل الذي ذكرته الباحثة لردّ القول باسمية (ما) المتمثّل في أنّ (أَجْمَلَ السَماءَ) لا تفيد معنى تاما مفيدا – أو كما تقول هي لايجني المستمع منها ثمرة معناها – يصلح أيضا للردّ به على رأيها القائل بحَرْفية (ما) ؛ لأنّ الحروف التي تدلّ على المعاني الوظيفية للتراكيب أو الجمل مثل حروف النفي و حروف الاستفهام و نحوها تحمل هذه المعاني عادة إلى تركيب لفظي تامّ المعنى، و (ما) التعجّب التي تعدّها الباحثة ضمن هذه الحروف [٢] لا يتحقق لها مثل هذا السياق التركيبي .

وهذا الأمر يدعونا الى التحفّظ في قبول قول الباحثة و غيرها من الدارسين إنّ (ما) تفيد معنى التعجّب ؛ لأنّ (ما) في ذاتها و خارج إطار تركيب التعجّب الذي تنتظم فيه مع العنصرين الآخرين (أَفْعَلَ) و الاسم المنصوب مبهمةٌ أو محايدةٌ فلا تدلّ لا على معنى التعجّب و لا على أيّ معنى آخر محدّد ، فهي ليست مثل حروف الاستفهام و حروف النفي التي يدلّ معظمها بذاته على معناه الوظيفي كما هو الحال مثلا مع (هل) و (لم) ، أو ينسب إليه هذا المعنى بسبب التغيير الدلالي الذي يترتّب على وجوده في التركيب الذي ينضمّ إليه كما هو حاصل مع (ما) النافية .

وقد لاحظنا أنّ التركيب المؤلّف من العنصرين اللغويين (أَفْعَلَ) و (الاسم المنصوب) لا يفيد معنى محدّدا يتحوّل أو يتغيّر منه إلى التعجّب بدخول (ما) عليه فيمكن من ثَمَّ أن ننسب معنى التعجّب إلى (ما) ، بل هو تركيب ناقص لا يدلّ أصلا على معنى تامّ ، و نقصانه ناشئ كما هو واضح من اقتطاعه عن الإطار التركيبي الذي ينتظم فيه إلى جانب (ما) للتعبير عن معنى التعجّب ، فلا يزول هذا النقص إلا داخل هذا الإطار الذي يزيل الإبهام أيضا عن (ما) ، ولذلك فمعنى التعجّب ، الذي هو معنى إفصاحي انفعالي و ليس معنى وظيفيا كما تذكر الباحثة مساوية بينه و بين المعاني الوظيفية الأخرى مثل النفي و الاستفهام ، حاصلٌ من مجموع العناصر اللغوية المنتظمة داخل هذا الإطار ، ولايمكن من ثَمَّ نسبته إلى عنصر واحد منها بعينه سواء أكان (ما) أم غيرها .

والترابط الحاصل بين هذه العناصر اللغوية داخل هذا الإطار التركيبي هو ترابط مخصوص لا يقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي ينبني عليها التركيب اللفظي الأكثر شيوعا في اللغة العربية و نعني به (الجملة) ؛ بل يقوم على علاقة مغايرة لها تماما هي علاقة (التمازج) التي تتداخل بموجبها العناصر اللغوية بعضها مع بعضها على نحو يشكّل من مجموعها كتلة لغوية واحدة غير قابلة للتجزئة و التقطيع، وتفقد بذلك ماهياتها و ذواتها المستقلّة و خواصّها التي كانت تتماز بها خارج إطار هذا التركيب المخصوص الذي يجمعها مع بعض ، فهي علاقة تحول في رأينا دون فصل هذه العناصر بعضها عن بعض لإيجاد دلالة خاصّة به يستقلّ بأدائها ، ولعلّ تعذّر حصول مثل هذا الفصل هو الذي يمكن أنْ يفسّر لنا تعددّ آراء الدارسين و تباينها على ذلك النحو الغريب في تحديد ماهيّة (ما) الواردة في تركيب التعجّب دون أنْ يكون من بينها رأي مقبول و مقنع أو يمكن أنْ يسلم من المؤاخذات و الاعتراضات الوجيهة [٣] ، و لذلك فالأنسب في معالجة (ما) ألّا يتمّ فصلها عن العناصر الأخرى التي تشترك معها في تشكيل هذا التركيب ولاسيما العنصر (أَفْعَلَ) الذي يصل ارتباطها به إلى حدّ الالتحام للحكم عليها بالاسمية أو الحرفية و تحديد دلالة خاصّة بها ؛ بل النظر إليها على أنّها جزء من كتلة لفظية واحدة لا يمكن إدراك خصوصيتها اللفظية و الدلالية إلّا بمراعاة هذا الترابط المخصوص الذي يجمع بين أجزائها .

أمّا حكم الباحثة على (أَفْعَلَ) و (أَفْعِلْ) بالحَرْفية فيعترضه أساسا قبول هاتين اللفظتين بعض العلامات الخاصّة بالفعل و الاسم، و قد بيّنا في موضع سابق من هذا البحث أنّ الدارسين القدماء نصّوا بوضوح على أنّ علامة الحرف ألّا يقبل شيئا من خواصّ الفعل و لا من خواصّ الاسم [٤].

ونصوص الدارسين القدماء التي استدلّت بها الباحثة للزعم بأنهّم كانوا يرون القول بحرفيتهما لا تدعم هذا الزعم كثيرا؛ لأنّها جاءت تحديدا لبيان علّة بناء (أَفْعَلَ) على الفتح في رأي القائلين باسميتها وهم الكوفيون أو لبيان علّة جمودها في رأي القائلين بفعليتها وهم جمهور البصريين ، والمشابهة التي عقودها بينها و بين الحرف و أقاموا عليها تعليلهم المذكور هي مشابهة تقتصر على الجانب الدلالي ولم تَقُدْهم إلى الحكم عليها بالحرفية ؛ لأنّ الصيغة التي وردت عليها هذه اللفظة هي عندهم من الصيغ المزيدة أو المتصرّفة التي تكون خاصّة بالأسماء و الأفعال و لاترد عليها الحروف [٥] ، ولذلك دار خلافهم في تحديد ماهية (أَفْعَلَ) بين الفعلية والاسمية ، ولم يختلفوا في كونها ليست حرفا ، وقد نصّ العكبري بوضوح على أنّ الدارسين القدماء كانوا مجمعين على أنّ (أَفْعَلَ) الوارد في تركيب التعجّب ((ليس بحرف بالاتفاق)) [٦] .

ومراعاة الصيغة في تحديد ماهّية الألفاظ و تصنيفها كانت العامل الأساس في اتفاق الدارسين القدماء على فعلية لفظة (أَفْعِلْ) الواردة في تركيب التعجّب (أَفْعِلْ بِهِ) على الرغم من اختلافهم في تحديد دلالتها بدقّة في هذا التركيب، جاء في كتاب شرح التصريح : ((أجمعوا على فعلية أَفْعِلْ لأنّه على صيغة لا تكون إلّا للفعل)) [٧] .

وليس سليما أن يقال إنّ السبب في عدم تصريح النحاة القدماء – عدم التصريح هذا يشملهم جميعهم ولا يقتصر على فريق منهم كما تذكر الباحثة لتوحي بأنّ بعضهم يقول بغير ذلك –بحرفية (أَفْعَلَ) و (أَفْعِلْ) يعود إلى عدم وضوح حدّ الحرف وتعريفه عندهم

---

(١)نفسه ٢٤٣-٢٤٤.

(٢)تقول الباحثة في كتابها ص ٢٤٤-٢٤٥ : ((ومن المعلوم أنّ المعاني التي تدلّ عليها الحروف هي المعاني الوظيفية التي تدلّ على وظيفة التركيب أو الجمل ...و إنّما معنى التعجّب ... هو معنى وظيفي ... يعد الحرف أفضل ما يؤديها)) .

(٣) ينظر في هذه الآراء و الاعتراضات التي واجهتها : شرح المفصل ١٤٩/٧ و شرح جمل الزجاجي ٥٨٢/١ و شرح الرضي ٢٥٠/٥ و التبيين ٢٨٢-٢٨٣ .

(٤)ينظر ص (٦) من هذا البحث .

(٥)ينظر : الممتع الكبير في التصريف ٣٣ ، ٣٥ ، ٥٧ ، ١٢٧ .

(٦)التبيين ٢٨٦ .

(٧)شرح التصريح ٨٨/٢ ، و ينظر: شرح التسهيل (لمرادي) ٦٤٢ و حاشية الصبان ٢٩/٣ .

؛ لأنّ الحدّ الذي استقروا على وضعه للحرف القائل بأنّه ((مادلّ على معنى في غيره))[١] يبيّن إلى حدّ بعيد ماهيّة الحرف و سمته الأساسية البارزة التي تميّزه من سائر أقسام الكلم المتمثّلة في أنّه لا يستقلّ بنفسه في إفادة معنى واضح و محدّد كما هو الحال مع الاسم والفعل بل يتّضح معناه في السياق التركيبي الذي ينتظم فيه ، ولا أدلّ على سلامة هذا الحدّ و دقّته من أنّ الدارسين المحدثين الذين انتقدوه و سجّلوا مؤاخذاتهم عليه لم يتمكّنوا من تقديم بديل آخر عنه يكون أكثر سلامة و دقّة[٢] .

وحكم الباحثة بعد ذلك على (أَفْعَلَ) خصوصا بأنّه حرف يفيد التعجّب يبدو غريبا و متناقضا مع حكمها السابق على (ما) بأنّها حرف موضوع للتعجّب ؛ إذ ما جدوى أن يترادف حرفان لأداء نفس المعنى ؟

والوقوع في مثل هذا التناقض سببه في رأينا الإصرار على تقطيع هذا التركيب اللفظي المخصوص المعبّر عن معنى التعجّب لإيجاد دور وظيفي أو دلالة خاصّة لكلّ عنصر من العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله ، وهو إجراء بيّنا سابقا أنّه من غير المناسب إخضاع هذا التركيب له بسبب خصوصية بنائه اللفظي [٣] .

وعلى الرغم من سلامة بعض الملاحظات المتّصلة بخصوصية هذا التركيب التي يقدّمها كثير من الدارسين المحدثين و بضمنهم الباحثة مثل القول بأنّ هذا التركيب من المسكوكات و بأنّ (ما) فيه ترتبط بـ (أَفْعَلَ) ككتلة لغوية واحدة لأداء معنى التعجّب [٤] ، إلّا أنّ الإجراءات التي اتبعوها في تحليله المتمثّلة تحديدا في الإصرار على إيجاد دور وظيفي أو دلالة خاصّة لكلّ عنصر لغوي مشترك في تشكيله تدلّ على أنّهم لم يتمكّنوا تماما من إدراك السمة الأساسية البارزة له أو المحافظة عليها ، والمتمثّلة في أنّ الترابط الحاصل بين العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله يقوم على علاقة التداخل و التمازج التي تجعل منها بمجموعها كتلة لفظية واحدة غير قابلة للتجزئة و التقطيع . وهذا التداخل والتمازج يبرز على نحو جليّ مع (أَفْعَلَ) الذي يبدو أنّ موقعه الوسطي في هذا التركيب ومعناه المعجمي الذي يعيّن مجال المعنى الإفصاحي أتاحا له القيام بدور بارز في بنائه وتماسك أجزائه ؛ وذلك باتصاله بالعنصر السابق عليه اتصالا وثيقا يترتّب عليه فقدانه معنى الفعلية - أو الاسمية - التي يدلّ عليها بلفظه المنفرد لصالح معنى خاصّ انفعالي يتصل بالتعجّب يسهم هو والعنصر السابق عليه – المتمثّل بـ(ما) – معا في تعيين المجال الذي يدور حوله ، وبامتزاجه في الوقت نفسه بالعنصر التالي له امتزاجا يمكّنهما سويّة من تكملة هذا التعيين بتحديد الجهة المقصودة بالتعجّب ضمن إطار هذا المجال أو ما يعبّر عنه عادة بـ(المتعجّب منه). وهذا الدور المحوري البارز يتحقّق أيضا على نحو مقارب مع (أَفْعِلْ) الذي يقوم بتعيين مجال التعجّب ويشترك في الوقت نفسه مع الاسم المجرور الذي يتداخل معه بوساطة الباء الواصلة بينهما في تحديد جهة التعجّب أو (المتعجّب منه) .

ولا أدلّ على عدم إدراك هؤلاء الدارسين لهذه السمة الأساسية البارزة للتركيب من أنّهم عندما يحاولون تحديد (المتعجّب منه) فيه ينصّون على أنّه هو الاسم المنصوب بعد (أَفْعَلَ) [٥] ، فتقول الباحثة في أثناء تحليلها لمثال التعجّب (ما أَقْدَرَ الله) : ((و المتعجّب منه الله)) [٦] .

على حين أنّ المتعجّب منه في هذا المثال هو (قدرة الله) و هو معنى حاصل من تمازج (أَقْدَرَ) و(اللهَ) ، أيْ أنّ المتعجّب منه في تركيب التعجّب ليس هو الاسم المنصوب وحده بل هو المعنى الحاصل من تمازج هذا الاسم مع لفظة(أَفْعَلَ) ، جاء في حاشية الشيخ يس العليمي: ((" قوله ويجوز حذف المتعجّب منه " قال الدنوشري يفهم منه أنّ زيدا في قولنا : ما أحسن زيدا متعجّب منه ، وفي الحقيقة المتعجّب منه حسنه لا زيد))[٧] .

رابعا : الاختصاص

وفي معالجتها موضوع (الاختصاص) ترى الباحثة أنّ الاختصاص يمثّل (جملة)؛ أيْ أنّه لفظ يفيد معنى تامّا يحسن السكوت عليه- بحسب الحدّ الذي ارتضته للجملة [٨] - . و تذكر أنّ عناصر التركيب في هذه الجملة ((تتألف من : ١- ضمير متكلم يخصّه أو يشاركه ، فالاول نحو : أنا أفعل ...، و الثاني نحو : نحنُ العربَ ...، وقد يكون الضمير ضمير خطاب نحو : بك اللهَ نرجو الفضل ، ولايكون ضمير غائب . ٢- يليه المختص ...٣- يليهما جملةالاختصاص موضع الفخر أو التواضع أو ... وقد تتقدّم جملة الاختصاص على المختصّ فتقول : أنا أفعل كذا أيُّها الرجل . و لايتقدّمان على الضمير)) [٩] .

وتشير إلى أنّ الألفاظ في تركيب جملة الاختصاص ترتّب على نمط محدّد ثابت ((بحيث تجري مجرى المثل، فيقوم التركيب كلّه بأداء التعبير عن الباعث الإفصاحي الذي يودّ المتكلم التعبير عنه)) [١٠] . و لايغيّر في ثبات هذا التركيب عندها أنْ يتقدّم ما تطلق عليه تسمية (جملة الاختصاص) و (التتمة) على (المختصّ) [١١] .

---

(١)شرح المفصل ٢/٨، و ينظر: همع الهوامع ٧/١ و شرح الحدود النحوية ٨٢ و حاشية الخضري ١٩/١.
(٢) ينظر في ذلك : من أسرار اللغة٢٨٠ و دراسات نقدية في النحو العربي ٩ .
(٣)ينظر ص (١٣) من هذا البحث .
(٤)ينظر: أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٥٠-٢٥٦.
(٥)ينظر في ذلك على سبيل المثال : تحرير النحو العربي ١٨٤-١٨٥واللغة العربية معناها ومبناها ١١٤ و الخلاصة النحوية ١٥٠ و معاني النحو ٦٥٣/٤ والتركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات ١٠٥ ونظرات في الجملة العربية ٥٣ .
(٦)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية٢٥٦ .
(٧) حاشية الشيخ ياسين ٨٩/٢ ، وينظر : حاشية الخضري ٦٢/٢ .
(٨)ينظر ص(٢) من هذا البحث .
(٩)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٧٦
(١٠)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٩٠ .
(١١)نفسه٢٨٩.

وتذكر الباحثة أنّ الدارسين القدماء فرّقوا بين الاختصاص و النداء من حيث المعنى بوجوه عديدة منها أنّ الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء [١] ، و تعلّق على ذلك بقولها : ((إنّ القول بأنّ النداء إنشاء قول لاخلاف فيه ، في حين إنّ القول بأنّ الاختصاص خبر، قول فيه نظر، فقد أخذ النحاة القائلون بالخبرية بالمبنى في الحكم على جملةالاختصاص بمعزل عن المعنى. أمّا باعتماد المعنى فيتضح أنّ منشئ جملة الاختصاص يقصد معنى نفسيا يفصح به عمّا يريد التعبير عنه مفتخرا أو متواضعا ... وما إلى ذلك ، وهذه المعاني لا يحقّ للسامع أن يقول للمتكلم فيها صدقت أو كذبت، مثله في ذلك مثل باب التعجّب أو المدح أو الذمّ . ومن ثَمَّ فإنّ القول ، وفقا لذلك، بأنّ جملة الاختصاص خبر ، قول لا يستقيم)) [٢] .

فالباحثة تصنّف الاختصاص في قولها السابق ضمن تلك التراكيب اللغوية المعبّرة عن معاني الانفعال و الإفصاح التي كان الدكتور تمام حسان أول من عُني بها من بين الدارسين المحدثين، وتعلّق على عدم إدراج الدكتور تمام الاختصاص بين هذه التراكيب بقولها : ((ويبدو أنّ تمام حسان لم يعتمد جملة الاختصاص من عداد الجمل الإفصاحية؛ لأنه قد اعتمد على معيارين في تحديد الجمل الإفصاحية : أحدهما : عدم دخولها في جدول إسنادي، والثاني : معناها الانفعالي التأثري ... ولا غرو في أنّ أسلوب الاختصاص يقوم على الإسناد، و الإفصاحية تخلو منه كما حدد، إلا أنّ الأسلوب لا يخلو من معنى التأثر والانفعال بل تقوم دلالته عليهما ، فضلا عن أنّ الإسناد غير مقصود بذاته، ولا قيمة له في أداء معنى إفصاح الفخر الذي يقصده المتكلم، إذ إن القول بأن "نحن" في : نحن العربَ نكرم الضيف، "مبتدأ" ... أو أنه " فاعل مقدم " ... فإن المعنى لا يتأثر بأيهما اعتمدته إعراباً للضمير"نحن" ، إنما المعتدُّ به أن الجملة بترتيبها الذي التزمته و حركتها المخصوصة، مع معناها التأثري الانفعالي، قد أدت دلالة الفخر الذي يفصح المتكلم عنه)) [٣] .

والباحثة لا ترتضي منهج الدارسين القدماء في تحليل نصب الاسم المختصّ أو ظهور الفتحة على آخره – عندما يكون بغير لفظة (أيُّها) مع مرفوعها – بأنّه أثر لعامل محذوف تقديره الفعل (أعني) أو (أخصّ) [٤] ؛ بل ترتضي معالجة الدكتور خليل عمايرة الذي يرى أنّ هذه الفتحة ليست أثرا عن عامل محذوف و إنّما هي تعبير عن القصد و المعنى المتمثّل في الإفصاح عن الفخر و نحوه [٥].

إنّ عدّ الباحثة الاختصاص لفظا معبّرا عن معنى تامّ يحسن السكوت عليه و مؤلّفا من تلك العناصر الثلاث التي ذكرتها في نصّها السابق فيه عدم إدراك لماهية الاختصاص و عدم إدراك للحدود الفاصلة بين الاختصاص وبين عناصر التركيب اللغوي الذي يرد فيه؛ فالاختصاص عند علماء العربية القدامى يقصد به تحديدا قَصْر الحكم المسند إلى ضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعد هذا الضمير ويكون معمولا لفعل واجب الحذف ، يقول الصبّان(١٢٠٦) في تعريف الاختصاص إنّه : ((تخصيص حكم علق بضمير بما تأخّر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخصّ واجب الحذف)) [٦] .

ووظيفة القَصْر أو التخصيص التي يؤدّيها ذلك الاسم الظاهر - وحده أو مع عامله المقدّر المحذوف - لاتتحقّق إلّا ضمن إطار تركيب لغوي يضمّ ضميرا مسند إليه حكم ما ، وهذا التركيب عند القدماء ليس جزءا من الاختصاص ولا تابعا له ، يدلّ على ذلك بوضوح تامّ عدّهم الاختصاص (خبرا) على الرغم من أنّ التركيب الذي يرد فيه قد يكون من الكلام الإنشائي الصريح ، كما هو الحال في المثال الذي تتداوله كتب النحو القديمة : أُرجوني أيُّها الفتى [٧] .

ولذلك لا يصحّ إلحاق هذا التركيب بالاختصاص و جعل عناصره جزءًا منه كما فعلت الباحثة؛ لأنّ ذلك يعنى أن نجعل المعنى الأساسي للتركيب هو الاختصاص ، على حين أنّ هذا المعنى يتحدّد في المقام الأول بحسب طبيعة الحكم الإسنادي الحاصل بين عناصره الأساسية : المسند والمسند اليه ، أمّا الاختصاص فلا يتعدّى أن يكون جزءاً من هذا التركيب ، يؤدّي فيه وظيفة محدّدة نصّ عليها – أو بتعبير أدقّ على بعضها – التعريف السابق ، وهي وظيفة تجعل هذا الجزء أقرب ما يكون إلى طبيعة تلك العناصر (التكميلية) التي تؤدّي لبعض العناصر الأساسية في الجملة أدوارا وظيفية متنوعة مثل المفعولية و الحالية و الظرفية وغيرها[٨]، فتحمل إلى الجملة معلومات إضافية يمكن أن تكشف شيئا من الإبهام الذي يكتنف بعض جوانبها . ولا أدلّ على تأكيد الطابع التكميلي للاختصاص من أنّ حذف اللفظ الدالّ عليه - وهو الاسم الظاهر المنصوب أو (أيٌّ) مع مرفوعها - لا يترتّب عليه فقدان التركيب لمعناه الأساسي التامّ الذي يمكن السكوت عليه .

وقول المؤلفة بعد ذلك عن هذا التركيب بأنّه يجري مجرى الأمثال مساوية بذلك بينه و بين تلك التراكيب اللفظية المعبّرة عن معاني التعجّب و المدح و الذمّ و نحوها غير سليم ؛ لأنّ السمة الأساسية لتلك التراكيب - كما بيّنا ذلك في مواضع سابقة من هذا البحث[٩]- قيامُ الترابط اللفظي بين عناصرها على غير علاقة الإسناد الأصلي ، على حين أنّ هذه العلاقة تمثّل الركن الأساس الذي يقوم عليه البناء اللفظي لهذا التركيب وهو بذلك لا يعدو أن يكون صورة من صور(الجملة)، و يبدو ذلك واضحا في إسناده الجزء الذي يتضمّن الحكم أو المعلومة إلى الضمير المتقدّم .

---

(١)ينظر : شرح التصريح ١٩٢/٢ و حاشية الصبان ٢٨٩/٣.
(٢)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٧٤-٢٧٥.
(٣) نفسه ٣٤١-٣٤٢.
(٤)ينظر: شرح التصريح ١٩١/٢ و همع الهوامع ٢٩/٣ .
(٥)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٣٢٣-٣٢٦ . و ينظر في رأي الدكتور خليل عمايرة كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها) ص١٦٥ .
(٦)حاشية الصبان ٢٨٩/٣، و ينظر : شرح التصريح ١٩٠/٢ و حاشية الخضري ١٣٦/٢.
(٧)ينظر : شرح التصريح ١٩١/٢.
(٨) ينظر : الألسنية العربية ٧١/٢ – ٧٣ .
(٩)ينظر ص (٨،١٣) من هذا البحث .

أمّا فيما يتعلّق بتصنيف الاختصاص فينبغي الانتباه أولا إلى أنّ الحكم بالخبرية أو الإنشائية يختصّ بـ (الكلام)[١]، و يقصد بـ (الكلام) عند الدارسين القدماء بحسب تعريفاتهم الموضوعة له (اللفظ المستقلّ بنفسه في إفادة معنى تامّ يحسن السكوت عليه) [٢] ، و الاختصاص بحسب ماهيّته التي خلصنا إلى تحديدها في الفقرة السابقة - و كذلك الحال مع النداء - لا يستقلّ بنفسه في إفادة المعنى التامّ الذي يحسن السكوت عليه ، فهو ليس (كلاما) بل (جزء) من الكلام ولذلك لا يصح في رأينا إخضاعه لذلك التصنيف الثنائي الخاصّ كما ذكرنا بـ (الكلام)، ونظنّ أنّ القدماء لم يكونوا على صواب في مسلكهم الذي مارسوا فيه مثل هذا الإخضاع .

ونقول بعد ذلك إنّ وظيفة الاختصاص لا تقتصر على (التخصيص) الذي ذُكر في تعريفه السابق ؛ بل تتضمّن أيضا (البيان) أيْ بيان المقصود بالضمير السابق عليه و إزالة الإبهام عنه، يقول سيبويه وهو يتحدّث عن الاسم الظاهر الذي يؤدّي وظيفة الاختصاص : ((و لايجوز أن تذكر إلاّ اسما معروفا ؛ لأنّ الأسماء إنّما تذكرها توكيدا و توضيحا هنا للمضمر و تذكيرا، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر))[٣] ، فالاختصاص يؤدّي في التركيب اللغوي الذي يرد فيه وظيفة دلالية مركّبة ، تتّصل في جانب منها بإزالة الإبهام عن الضمير المتقدّم الذكر و بيانه بالمخصوص الذي يليه و تتّصل في جانب آخر منها بإفادة التوكيد بقصر الحكم المسند للضمير على هذا المخصوص ، و لذلك ربّما لا يبدو دقيقا تماما قصر دلالة الاختصاص على أحد هذين الجانبين .

ونظنّ أنّه ينبغي أن نميّز (البيان) الذي يمثّل جزءًا من هذه الوظيفة الدلالية المركّبة للاختصاص من معاني (الفخر والتواضع) وألّا نجمعه معهما كما يفعل الدارسون القدماء[٤] ؛ لأنّ هذه المعاني هي معانٍ جانبية مقيّدة بسياقات و أمثلة محدّدة ولا تلازم الاختصاص في كلّ حالاته و استعمالاته و لذلك لا نجد لها أثرا في كثير من الأمثلة التي من نحو: أنا أدخلُ أيُّها الرجلُ، نحنُ نقرأ أيُّها القومُ،أنتَ الطالبَ تسافرُ كثيرا – نحن الموقّعينَ أدناه بِعنا هذه الدار ... [٥] ، على حين أنّ (البيان) – مصحوبا بـ(التوكيد) – يمثّل معنى أساسيا في الاختصاص و يلازمه في جميع الحالات و السياقات ، و ذلك لأنّ الضمير الوارد في تركيبه يفتقر أصالة في غير السياقات التي يكون واضحا فيها المقصود منه إلى ما يزيل إبهامه و يحدّد المراد منه، و لذلك يمكن القول إنّ هذا البيان مع التوكيد المصاحب له يمثّل الوظيفة الأساسية للاختصاص .

وإلى جانب ما ذكرناه سابقا من أنّ الاختصاص ليس من صور الكلام التي تستقلّ بنفسها في إفادة معنى تامّ فلا يصحّ إخضاعه للتصنيف الخاص بهذه الصور ، فإنّ وظيفته الأساسية المبيّنة آنفا تحول دون نسبته إلى المعاني الإفصاحية كما فعلت الباحثة مستندةً في ذلك إلى تلك المعاني الجانبية التي يفيدها الاختصاص من الفخر والتواضع التي حرصت على التركيز عليها و إبرازها على حساب إغفال معناه أو وظيفته الأساسية ؛ لأنّ طبيعة هذه الوظيفة المتمثّلة في البيان والتوكيد تقوم على مراعاة حال المخاطب و تسعى إلى تحقيق غايات مرتبطة به ،على حين أنّ الطبيعة الغالبة على المعاني الإفصاحية التي تعبّر عن الانفعالات الذاتية التي يتلبّس بها المتكلّم في حالات معيّنة هي الطبيعة العفوية التلقائية التي لا يكون هدف الإسماع معها مقصودا دائما[٦] .

وإغفال الباحثة الاهتمام بوظيفة البيان والتوكيد التي يؤدّيها الاختصاص جعلها تقدّم توجيها لبعض الأيات القرآنية يبدو لنا بعيدا عن الصواب ؛ فهي ترى أنّ لفظة (أهْلَ البيتِ) الواردة في الآية القرآنية : [قالوا أَتَعْجَبينَ مِنْ أَمْرِ الله ، رَحْمَةُ اللهِ وَ بَرَكاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْتِ ، إِنَّهُ حَميدٌ مَجيد] [٧] ، وفي الآية القرآنية : [إِنَّما يُريدُ الله لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ و يُطَهِّرَكُمْ تَطهيرا] [٨] ، تفيد النداء و ليس الاختصاص ، تقول الباحثة في ذلك : ((لأنَّ الاختصاص باب قائم لأداء معنى في نفس المتكلّم و يغلب أن يكون الفخر أو التعظيم أو التواضع ، و معنى الآية على خلاف ذلك ؛ إذ إنّها تهدف إلى تقريب المخاطب من المتكلّم عن طريق ندائه بأسلوب رقيق)) [٩] .

ونحن نظنّ أنّ الضمير في قوله (عَنْكُم) و (عَلَيْكُم) يحتاج إلى ما يزيل إبهامه و يوضّح المقصود به، فجاءت لفظة (أهلَ البيتِ) لتحقيق هذه المهمّة ، و لذلك فالأقرب أنّ تحمل هذه اللفظة على الاختصاص لأنّ البيان و التوضيح يمثّل الوظيفة الأساسية له و ليس للنداء، يزاد على ذلك أنّ حملها على النداء يستلزم تقدير لفظ محذوف هو حرف النداء ، وحمل الكلام - كما يقول الدارسون القدماء في بعض أصولهم المقرّرة الثابتة التي تتحمّس لها الباحثة نفسها و تستند إليها في مناقشة بعض الآراء - على الظاهر الذي لا يتطلّب تأويلا و تقديرا أولى من حمله على ما يتطلّب ذلك[١٠] .

أمّا الفتحة التي تظهر على الاسم الظاهر الذي يؤدّي وظيفة الاختصاص فلا تعدو أن تكون الخيار الوحيد المتاح أمام هذا الاسم للتشكّل به؛ إذ لا سبيل إلى تحريكه بـ (الكسر) الذي يتقيّد ظهوره بسياقات محدّدة لا يعدّ سياق الاختصاص واحدا منها، ولاسبيل أيضا إلى تحريكه بـ (الضمّ) لأنّه يُحدث لبسا بين وظيفتي الخبر و الاختصاص ، فالفتحة هنا حركة ليست (اختيارية) بل يفرضها السياق التركيبي للاختصاص، ولذلك نظنّ أنّه ليس من المناسب أن تربط الدلالة الوظيفية للاختصاص بها على ذلك النحو البارز الذي يبدو في معالجة الدكتور عمايرة التي ارتضتها الباحثة بديلا عن معالجة القدماء؛ بل الأنسب أن تنسب هذه الدلالة و تربط بـ

---

(١)ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة ١٣/١ و شروح التخليص ١٦٣/١ و أساليب بلاغية ٨٩،١٠٧ .
(٢)ينظر في تعريف مصطلح الكلام عند الدارسين القدماء : الخصائص ١٨/١ و مغني اللبيب ٧/٥-٨ و شرح التسهيل (لابن مالك) ٥/١ و شرح ابن عقيل ١٥/١.
(٣) كتاب سيبويه ٢٣٦/١ ، وينظر: شرح التصريح ١٩١/٢ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل(لابن مالك)٤٣٤/٣ وشرح الرضي ٤٢٨/١ وشرح التصريح ١٩٠/٢ .
(٥)ينظر في بعض هذه الأمثلة : شرح الرضي ٤٢٨/١ و شرح الأشموني ٢٩١/٣.
(٦)ينظر ص(٨) من هذا البحث .
(٧)سورة هود الآية ٧٣.
(٨)سورة الأحزاب ، الآية ٣٣.
(٩)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٢٩٦-٣٠٣.
(١٠) نفسه٢٣-٢٤ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩٦،٢٤٣ و الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب١٩٧ .

(الاسم الظاهر) بكلّه ، و لا سيما أنّ لهذا الاسم صورة أساسية أخرى يؤدّي فيها وظيفة الاختصاص مؤلّفة من العنصر اللغوي (أيُّها) – أو (أيَّتُها) – مضموما إليه اسم ظاهر مرفوع ، و هي صورة لا أثر فيها لحركة الفتحة .

خامسا : التحذير و الإغراء

وفي معالجتها موضوع التحذير ترتضي الباحثة رأي الدكتور تمام حسّان في أنّ لفظة (إيّاك) هي أداة تؤدّي معنى التحذير[١] ، إلاّ أنّها ترى أنّ الدكتور تمّام : ((قد سيطر عليه شكل الكلمة و مبناها الصرفي، وأثّرت فيه المشابهة اللفظية في "إيَّاك" على النحو الذي أثّرت في النحاة العرب قديما، فبحث لها عن أصل نقلت عنه و جعل "إيَّاك" أداة تحذير منقولة عن الضمير "إيَّاك"[٢] ، فكأنّه اعتمد "إيَّاك" الضمير هو الأصل، و أنّ "إيَّاك" في التحذير منقولة عنها . ولو اكتفى تمام حسّان بتفسير "إيَّاك" على ضوء تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، دون التعرض إلى فكرة النقل أو أنّ أصل هذا هو ذاك ، لكان مذهبه جديرا بأن يُعتمد في هذا الباب))[٣] .

وترى أنّ مذهب الدكتور خليل عمايرة، القائل أيضا بأنّ لفظة (إيّاك) أداة تحذير، ولكنهّا ليست ضمير النصب المنفصل ولا منبثقة عنه ولا علاقة لها به، هو المذهب الأسلم و الأقرب إلى الصواب في هذا الشأن[٤] .

وتلخّص الباحثة رأيها في لفظة (إيَّاك) بقولها:((هي أداة من أدوات المعاني الداخلة على الجمل، لتدلّ على معنى لم يكن في الجملة قبل دخولها عليها، وهو الدلالة على معنى التحذير))[٥] .

وتتبع الباحثة رأي الدكتور عمايرة أيضا في أنّ حركة الفتحة التي تظهر على آخر الاسم المنصوب بعد (إيَّاك) ليست أثرا لعامل هو فعل محذوف كما يقدّره النحاة القدماء بل هي حركة يقتضيها المعنى[٦] ، وتقول في هذا الشأن : ((أمّا الاسم المنصوب بعد "إيَّاك"، فلا نرى فيه فعلا مضمرا أو مقدّرا كما قدّره النحاة...؛ لأنّ النطق بالعامل يؤدّي إلى اختلاف المعنى مع عدم اتساق الجملة و دلالة التحذير... فاعتمدت الكلمة التي تعبّر عن موضوع التحذير على عنصر صوتي يميّز دلالتها، فجاءت حركة "الفتحة" على آخرها، وهي حركة دلالة لا حركة اقتضاء لعامل))[٧] .

وتصنّف الباحثة التحذير - وكذلك الإغراء- ضمن المعاني الإفصاحية الانفعالية[٨] ، وترى أنّ الفتحة تؤدّي ((في هذا الباب دوراً بارزا في إيضاح دلالة الإفصاح الناجمة عن تأثير المتكلّم و استجابة السامع))[٩].

ونرى أنّ الحكم على لفظة (إيَّاك) بأنّها أداة تؤَدّي معنى التحذير يعترضه أولا وجود صورتركيبية متعدّدة للتحذير لا ترد فيها هذه اللفظة، وهو ما يعني أنّ التحذير لا يرتبط بأداة معيّنة بقدر ارتباطه بتركيب لفظي مخصوص تتنوّع صوره و أمثلته، ويؤكّد ذلك أنّ قسيم التحذير وهو الإغراء لا يُعبَّر عنه بأداة بل بتركيب لفظي مخصوص .

ويعترض هذا الرأي أيضا أنّ الناظر في أمثلة التحذير التي ترد فيها لفظة (إيَّاك) نحو : إيَّاكَ و الكذبَ - إيَّاكَ من الكذب ... يلحظ بوضوح أنّ العناصر اللغوية التي تنضمّ إليها فيها هذه اللفظة لا تشكّل (جملة) كما تذكر الباحثة ، لا بحسب المفهوم الذي اختارته هي للجملة القائم على أساس استقلال اللفظ بنفسه في إفادة معنى تامّ - وهوالمفهوم الذي ناقشناه في موضع سابق من هذا البحث[١٠]- ولابحسب المفهوم الأصيل للجملة في اللغة العربية القائم على أساس علاقة الإسناد الأصلي، و عهدنا بحروف أو أدوات المعاني أنّ معناها الوظيفي يتحقّق عادة مع التركيب اللفظي الذي هو من صنف الجملة.

وخصوصية التركيب اللفظي المعبّر عن معنى التحذير - وكذلك هو الحال مع التركيب اللفظي المعبّر عن معنى الإغراء - تتمثّل في رأينا في عدم قيام بنائه على علاقة الإسناد الأصلي التي تشكّل المفهوم الأساسي للجملة، و قد بيّنا في مواضع سابقة من هذا البحث أنّ السمة البارزة لهذا التركيب الذي مرّت بنا بعضٌ من صوره و أمثلته البارزة التي تعبّر عن معاني التعجّب و المدح والذمّ أنّ العناصر اللغوية التي تشترك في تشكيله تنصهر فيه و تفقد ماهياتها المستقلة وما يرتبط بها من خصائص تتسم بها خارج إطاره، وتغدو بمثابة حروف البناء التي تتشكّل منها الكلمة المفردة[١١] ، و بناءً على ذلك لا نرى مانعا من أن تكون لفظة (إيَّاك) الواردة في التركيب اللفظي المعبّر عن معنى التحذير هي ضمير النصب المعهود إذ لا سبيل إلى إنكار المماثلة التامّة الحاصلة بينهما ، ولكن انتظامها في هذا التركيب أفقدها ماهيتها الضميرية وما يرتبط بها من خصائص وسمات لصالح المعنى الخاص الذي يفيده هذا التركيب بمجموع عناصره اللغوية، ولذلك ربّما لا تجدي كثيرا محاولة تحديد الدور الدلالي الذي تختصّ بأدائه ضمن هذا التركيب و يُسترشد به في تحديد ماهيّتها .

ولا أدلّ على عدم جدوى السعي لتحديد ماهيّة العناصر اللغوية الواردة في تركيب التحذير و الإغراء أو تحديد الدور الدلالي الذي تختصّ بأدائه فيه من أنّ حركة الفتحة، التي ترى الباحثة أنهّا تعبّر عن معنى دلالي معيّن هو الذي اقتضى وجودها، نجدها

---

(١)ينظر كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها ١٦٤.
(٢) نفسه ١٦٤.
(٣)أسالبيب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٤٠٥-٤٠٤.
(٤)نفسه ٤١٢. وتحيل الباحثة في رأي الدكتور خليل عمايرة إلى كتابه (Expressions of some functions in linguistics study of arabic grammatical)
(٥)نفسه ٤٢٠.
(٦)ينظر في رأي الدكتور عمايرة كتابه: في نحو اللغة و تراكيبها ١٦٢.
(٧)أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٤٢١-٤٢٢.
(٨)نفسه ٣٧٦.
(٩)نفسه ٣٧٩.
(١٠).ينظر ص(٢) من هذا البحث .
(١١)ينظر ص(١٣،٨) من هذا البحث.

تختفي من بعض صور التحذير التي أشار الدارسون القدماء إلى استعمالها عند العرب؛ إذ يذكر لنا أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) في تفسيره أنّ الزجاج (٣١١هـ) أشار إلى أنّ العرب تحذّر وتغري بالرفع والنصب[١]. والأشموني(٩٢٧هـ) أيضا يذكر أنّ المكرّر في الإغراء والتحذير قد يرفع، ناقلا في ذلك كلام الفرّاء عن الآية القرآنية [ناقةَ اللّه وسُقياها] [٢]، في أنّ نصب (الناقة) هو على التحذير، وأنّه لو رفع على إضمار (هذه) لجاز لأنّ العرب قد ترفع مافيه معنى التحذير[٣]. ويستشهد الأشموني على ذلك أيضا بقول الشاعر[٤]:

إنَّ قَوْماً منهم عمير وأشبا ه عمير ومنهم السفاحُ
لَجديرونَ بالوفاءِ إذا قا لَ أخو النجدة السلاحُ السلاح

ولو كانت دلالة التحذير أو جزء منها مرتبطة بهذه الحركة على وجه الخصوص- كما تدلّ على ذلك معالجة الباحثة لهذه المسألة- وليس بالتركيب اللفظي بمجموع العناصر المنتظمة فيه - كما نرى نحن - لَمَا جاز وجود مثل هذه الصور الخالية من هذه الحركة .

ويؤكّد عدم جدوى هذا السعي أيضا تلك الآراء المتعدّدة المتضاربة التي قدّمت لتحديد ماهيّة (الواو) الواردة في تركيب التحذير و أمثلته المتنوعة التي من نحو : إيَّاك والكذبَ- يدَكَ و النارَ-رأسَكَ و الحائطَ... من غير أن يكون من بينها رأي يمكن أن يسلم من الاعتراضات و المؤاخذات الوجيهة ؛ إذ ذهب كثير من الدارسين إلى أنهّا تفيد (العطف) و جعلوا ما بعدها معطوفا على ما قبلها، وتقدير المعنى عندهم في مثل (إيّاك و المراءَ) هو: احذر نفسك أن تدنو من المراء والمراء أن يدنو منك، وجعل بعضهم ما بعد الواو منصوبا بفعل آخر محذوف والتقدير: إيّاك باعد من المراء و احذر المراء، فيكون الكلام على هذا التقدير من عطف الجملة على الجملة[٥]. وقد لاحظ دارسون آخرون ما يترتّب على الرأي القائل بأنّ الواو هنا عاطفة من مثل هذه التقديرات المتكلّفة فمالوا إلى القول بأنّها للمعيّة، يقول الدكتور فاضل السامرائي في ذلك: ((والراجح في مثل هذا أن تكون الواو للمعية، والمعنى: إيّاك وممارسة المراء أو التلبس به أو مصاحبته ونحو ذلك، ولا داعي لهذه التقديرات المتكلفة))[٦].

وجعل الواوهنا للمعيّة ربّما لا يسلم هو الآخر من الاعتراضات الوجيهة؛ إذْ يمكن الاعتراض عليه مثلا بأنّ واو المعيّة يتعيّن فيها في القياس أن تكون مسبوقة بفعل أو شبهه[٧]، وأنّ الأمثلة القليلة التي وردت فيها دون أن تكون مسبوقة بفعل مثل (كيفَ أنت وقصعةً من ثَريد) أوّلت على إضمار الفعل[٨]، ونظنّ أنّ تقدير الفعل مع عبارات التحذير يغيّر من قيمة دلالتها الطلبية ، فضلا عن أنّ جعل الواو للمعيّة يعني أن المعنى المفهوم من التعبير سيكون التحذير من مصاحبة الشيء المحذّر منه وملابسته، وليس تجنبّه والابتعاد عنه أصلا كما تقتضيه طبيعة الشيء المحذّر منه المكروهة أو الخطرة .

أمّا الباحثة فاقتصر حديثها عن (الواو) التي تصاحب (إيّاك)، فذكرت أنّه لا سبيل إلى تصنيفها ((لا في النسق ولا في الحال ولا في غيره من الأبواب النحوية المعروفة))[٩]، و أشارت إلى أنّ بعض العرب كان يحذف هذه الواو ، كما هو حاصل في قول الشاعر :

إيَّاك إيَّاك المِراءَ فإنَّـــــهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاء و للشَّرّ جالِبُ[١٠]

وذهبت إلى أنّ هذه الواو عند وجودها في التركيب تؤدّي دوراً دلاليا يتمثّل في ((إبراز انفعال المتكلّم و التعبير عن أهمية ما يحذّر منه . فنطق المحذَّر منه بعد الواو قد يؤدّي إلى نبر أول الكلمة بالضغط عليها، و الضغط على الشيء يعنى القوة ، و إذا ما اقترنت بالعواطف الإنسانية دلّت على شدّة الانفعال)) [١١] .

ووضعت الباحثة في الهامش تعليقا لها على رأيها السابق يجري على هذا النحو : ((لا شكَّ أنّ هذا القول سيكون مفيدا لو كانت دراسته في إطار دراسة النغمة الصوتية لتراكيب أبواب النحو العربي دراسة في المختبر الصوتي))[١٢] .

ونظن أنّ هذا التعليق نفسه يكشف عن ضعف الأساس الذي يقوم عليه رأي الباحثة في أنّ للواو دورا دلاليا يتمثّل في إبراز انفعال المتكلم و تقوية المعنى بالضغط على أول الكلمة التي تليها أو نطقه منبورا؛ لأنّ غياب الدراسة الصوتية المخبرية للتراكيب النحوية في العربية يجعل مثل هذا الرأي أقرب ما يكون إلى مجال الظنون والتخمينات منه إلى مجال البحث العلمي الموضوعي القائم على الأدلة والبراهين ، ويجعلنا نتحفّظ من ثَمَّ و نحتاط كثيرا في قبوله .

يزاد على ذلك أنّ الواو لا يقتصر وجودها على صور التحذير التي تتضمّن لفظة (إيّاك) ؛ إذ ترد مع صوره الأخرى التي من نحو : الكذبَ و النفاقَ – رأسَكَ و الحَجَرَ ، ولذلك فإنّ التفسير الأدقّ لوجودها أو نسبة دور دلالي معيّن إليها يتطلّب النظر في جميع هذه الصور و الأمثلة وعدم الاكتفاء بملاحظة بعضها و إغفال بعضها الآخر كما فعلت الباحثة.

---

(١) تفسير البحر المحيط ٧١٨/٨.
(٢) سورة الشمس، الآية ١٣.
(٣) شرح الأشموني ٣٠٠/٣، وينظر: معاني القرآن (للفرّاء) ٢٦٨/٣ وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ١٣٨ – ١٤٠.
(٤) نفسه ٣٠٠/٣. والبيتان الشعريان لا يُعرف قائلهما ، ينظر في ذلك : معجم شواهد النحو الشعرية٣٢١ .
(٥) ينظر: معاني النحو ٥٣٧/٢.
(٦) معاني النحو٥٣٨/٢.
(٧) ينظر:شرح ابن عقيل ١٧٣/٢-١٧٤ و شرح التصريح ٣٤٢/١-٣٤٣ و شرح الأشموني ٢٠٨/٢-٢٠٩.
(٨) ينظر: شرح التصريح ٣٤٣/١ وشرح الأشموني ٢١٣/٢.
(٩) اساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٤٢٤.
(١٠)البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٢٧٩/١.
(١١) اساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية ٤٢٤-٤٢٥.
(١٢) نفسه٤٢٥ .

ونرى بعد ذلك أنّه لو كان للواو مثل هذا الدور الدلالي المهمّ الذي تنسبه إليها الباحثة لَمَا أجاز الاستعمال النحوي سقوطها من هذا التركيب اللفظي المحدود العناصر، و لا سيما أنّنا لا نكاد نتبيّن في أمثلة التحذير التي من نحو (رأسَكَ و الحَجَرَ) التي أجازوا سقوط الواو منها [١] عنصرا لغويا آخر يمكن أن ينوب عنها في تأدية دورها الدلالي المزعوم .

ولذلك فالتفسير الأقرب في رأينا لسقوط الواو أو غيابها من بعض صور التحذير المتنوعة يتمثّل في أنّ دلالة التحذير مرتبطة أساسا بالتركيب اللفظي المعبّر عنه بمجموع العناصر اللغوية المنتظمة في إطاره وليس بعنصر منها بعينه، ومن ثَمَّ فهي لا تتأثّر كثيرا بغياب أحد هذه العناصر من بعض صوره المتعدّدة المتنوعة .

أمّا تصنيف الباحثة للتحذير و الإغراء ضمن المعاني الانفعالية الإفصاحية فيعترضه أنّ المعنى الأساسي البارز لهما هو الطلب، وهو معنى يرتبط عادة بالمخاطب الموجَّه إليه ويراعي أحواله المتعدّدة، أي أنَّ طبيعته مغايرة لطبيعة المعاني الإفصاحية التي تبيّن لنا في مواضع سابقة من هذا البحث[٢] ، أنّها تعبّر أساسا عن انفعالات المتكلّم الذاتية و تتّسم بالعفوية و التلقائية و لايكون هدف الإسماع معها مقصودا دائما .

الخاتمة

يـ مكن إيجاز النتائج البارزة التي خلص إليها هذا البحث على النحو الآتي :

١- إنّ المفهوم الأصيل لـ(الجملة) في اللغة العربية يقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تمثّل سمتها الأساسية المستمدّة من بنيتها اللفظية ، ولذلك لا يصحّ استبداله بمفهوم آخر يقوم على أساس استقلال اللفظ بنفسه في إفادة معنى تامّ ليتسع لضمّ تلك التراكيب اللفظية المعبّرة عن معاني التعجّب والمدح والذمّ التي لا يقوم بناءها على علاقة الإسناد الأصلي ؛ لأنّ هذا المفهوم البديل يمثّل المفهوم الذي استقرّت عليه بيئة الدرس اللغوي القديم لمصلح (الكلام) ، الذي ينبغي الانتباه إلى أنّ (الجملة) ليست الصورة أو الوحدة اللفظية الوحيدة التي يتحقّق فيها ؛ بل يتحقّق في أشكال وصور عديدة متنوعة منها هذه التراكيب اللفظية المعبّرة عن معاني التعجّب والمدح والذمّ ، التي ينبغي المحافظة على خصوصية بنائها اللفظي بعدم قسرها على الانتظام في إطار(الجملة)؛ وإنّما بعدّها وحدة لفظية خاصّة من وحدات (الكلام) .

٢- إنّ التركيب اللفظي المعبّرعن معنى المدح والذمّ لا يقوم على أساس وجود (جملة)خبرية مكوّنة من مسند و مسند إليه مضموما إليها (حرف) توكيد يمثّل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ؛ لأنّ القول بحَرفيّة (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يُضعفه قبولهما بعض العلامات الخاصّة بالفعل والاسم وهو ما لا يتّسق مع الحدّ الذي وضعه القدماء لـ (الحرف) ، و لأنّ العنصرين اللذين ينضمّان إليهما (وهما الاسم الظاهر الذي يليهما و المخصوص بالمدح والذمّ) لا يشكّلان (تركيبا اسناديا) ولا سيّما عندما يكون الاسم الظاهر الذي يليهما منصوبا .

بل يقوم هذا التركيب اللفظي المعبّرعن معنى المدح والذمّ على علاقة (التداخل والتمازج) بين العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله وخصوصا بين(نِعْمَ) أو(بِئْسَ) والاسم الظاهر- المرفوع أو المنصوب - الذي يليهما ، وهي علاقة تحول دون تفكيك هذه العناصر و فصل بعضها عن بعض لإيجاد ماهيّة أو دلالة خاصّة بكل واحد منها ، وهذا ما يفسّر تعذّر الحكم على(نِعْمَ) و(بِئْسَ) بالاسمية أو الفعلية - بَلْهَ الحَرفيّة - على نحو حاسم .

٣- إنّ معنى التعجّب متحصّل من مجموع العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل التركيب اللفظي الخاصّ به،والسمة الأساسية البارزة لهذا التركيب هي قيامه على علاقة (التداخل والتمازج) التي يتعذّر معها فصل بعض عناصره عن بعض لتحديد ماهيّته أو الدلالة الخاصّة به ويتعذّر معها من ثَمَّ نسبة معنى التعجّب إلى أحد هذه العناصر منفردا ، ولذلك واجه الحكم على (أَفْعَلَ) بالاسميّة أو الفعليّة اعتراضات عديدة و وجيهة ، مثلما يواجه الحكم عليهما بالحَرفيّة اعتراض بارز يتمثّل في قبولهما بعض العلامات الخاصّة بالفعل والاسم الأمر الذي يتعارض مع الحدّ الذي وضعه القدماء لـ (الحرف) .

والإصرار على تقطيع أجزاء هذا التركيب قاد معظم الدارسين إلى الخطأ في تحديد (المتعجّب منه) فيه، فذهبوا إلى أنّه الاسم المنصوب - أو المجرور - ، على حين أنّه تحديدا المعنى المتحصّل من تمازج هذا الاسم مع (أَفْعَلَ) ، وهو ما يبرز بشكل جليّ علاقة (التداخل والتمازج) التي يقوم عليها هذا التركيب .

٤- إنّ (الاختصاص) لا يعدو أن يكون جزءا من تركيب لغوي يؤدّي فيه وظيفة أساسية هي بيان الضمير المتقدّم عليه وتخصيص الحكم به ، ولا يستقلّ بنفسه في إفادة معنى تامّ فلا يُعدّ من صور الكلام ،ولذلك لا يصحّ أصلا إخضاعه لذلك التصنيف الثنائي(الخبرية و الإنشائية) الخاصّ بـ (الكلام) ، ولا يصحّ من ثَمَّ نسبته إلى المعاني الإفصاحية التي تختلف طبيعتها عن طبيعة وظيفته الأساسية .

٥- إنّ معنى (التحذير) - وكذلك الحال مع (الإغراء) - لا يرتبط بأداة معيّنة هي (إيّاك) ولا بحركة مخصوصة هي (الفتحة) بقدر ارتباطه بتركيب لفظي مخصوص متنوع الأشكال والصور - التي من بينها صور تختفي منها (إيّاك) و (الفتحة) - ، والسمة الأساسية البارزة لهذا التركيب هي أنّ العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله يتعذّر تحديد ماهيّاتها أو نسبة دلالة خاصّة بها ، وهذا ما يفسّر مثلا تعدّد الآراء المتضاربة حول (الواو) الواردة في هذا التركيب من دون أن يكون من بينها رأي مقنع أو يمكن أن يسلم من الاعتراضات و المؤاخذات . ولا يصحّ نسبة (التحذير) و (الإغراء) إلى المعاني الانفعالية الإفصاحية ؛ لأنّ المعنى الأساسي لهما هو (الطلب)، وهو معنى تختلف طبيعته عن طبيعة هذه المعاني .

---

(١) ينظر : معاني النحو ٢/٥٢٥-٥٢٦.

(٢) ينظر ص(٨).

موارد البحث

القرآن الكريم

أولا: الكتب العربية المطبوعة

١. أساليب بلاغية، للدكتور أحمد مطلوب – ط (١) وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٠م.
٢. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس الأوسي – العراق ١٩٨٨م.
٣. أساليب نحوية جرت مجرى المثل ، لخلود صالح عثمان الصالح - ط (١)، السعودية ١٤٢٦هـ .
٤. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمّام حسّان – عالم الكتب، مصر ٢٠٠٤م.
٥. الألسنية العربية، للدكتور ريمون الطحان – ط (٢)، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات الأنباري – تحـ:محمد محيي الدين عبد الجميد – دار الطلائع، مصر ٢٠٠٥م.
٧. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ) – تحـ : الدكتور إبراهيم محمد عبدالله – ط (١)، دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٥م.
٩. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبدالرحمن ت ٧٣٩هـ) مكتبة المثنى ببغداد، بلا تاريخ. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري– تحـ: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – ط(١)، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٠م.
١٠. تحرير النحو العربي، لإبراهيم مصطفى وآخرين – دار المعارف، مصر ١٩٥٨م.
١١. التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، للدكتور أحمد المتوكل – ط(١)، دار الأمان، الرباط ٢٠٠٥م.
١٢. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي– تحـ: الدكتور عبدالرزاق المهيري – دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠٢م.
١٣. توجيه اللمع، لابن الخبّاز (أحمد بن الحسين ت ٦٣٩هـ) – تحـ: الدكتور فايز زكي محمد دياب – ط(١)، دار السلام، مصر ٢٠٠٢م.
١٤. الجملة الوصفية في النحو العربي، للدكتور شعبان صلاح – دار غريب ، مصر٢٠٠٤م .
١٥. حاشية الخضري، لمحمد الخضري (ت ١٢٧٨هـ) – دار الفكر، بيروت ١٩٩٥م.
١٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان(أبي العرفان محمد بن حلي ت١٢٠٦ هـ) – تحـ: عبدالحميد هنداوي – المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٠م .
١٧. حاشية ياسين على شرح التصريح، للشيخ ياسين العُلَيمي (ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيم ت ١٠٦١ هـ) – (بهامش شرح التصريح) .
١٨. الخصائص، لابن جنّيّ (أبي الفتح عثمان ت ٣٩٣هـ) – تحـ: محمد علي النجار – ط(٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.
١٩. الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان – ط(٢)، عالم الكتب، مصر ٢٠٠٥م.
٢٠. دراسات في علم اللغة ، للدكتور كمال بشر – دار غريب ، مصر١٩٩٨م .
٢١. دراسات في اللغة (كتاب المورد) ،ط(١)، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد١٩٨٦م .
٢٢. دراسات نقدية في النحو العربي، للدكتور عبدالرحمن أيوب – مؤسسة الصباح، الكويت، بلا تاريخ.
٢٣. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (الإمام أبي بكر بن عبدالرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ) قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي، ط(٥)، مصر ٢٠٠٤م.
٢٤. شرح ابن عقيل على ألفية أبن مالك، لابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله ت ٧٦٩هـ) – تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع، مصر ٢٠٠٤م.
٢٥. شرح الأشموني، للأشموني (أبي الحسن علي نور الدين ت ٩٢٧ هـ). (مع حاشية الصبّان)
٢٦. شرح التسهيل، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ت ٦٧٢هـ) – تحـ: الدكتور محمد بدوي المختون والدكتور عبدالرحمن السيد – ط(١)، هجر للطباعة والنشر، مصر ١٩٩٠م.
٢٧. شرح التسهيل، للمرادي– تحـ: محمد عبدالنبي محمد – ط(١)، مكتبة الإيمان، مصر ٢٠٠٦م.
٢٨. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) – دار الفكر، مصر، بلا تاريخ.
٢٩. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (علي بن المؤمن ت ٦٦٩هـ) – تحـ: الدكتور صاحب أبوجناح – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الموصل ١٩٨٠م.
٣٠. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ) – تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر – مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران ١٣٨٤هـ.
٣١. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي – تحـ: الدكتور عبدالعال سالم مكرم – ط(١)، عالم الكتب، مصر ٢٠٠٠م.
٣٢. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) – تحـ: الدكتور فخرالدين قباوة – ط(٣)، مكتبة هارون الرشيد، دمشق ٢٠٠٨م .
٣٣. شرح المفصل، لابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت ٦٤٣هـ) – عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٣٤. شروح التلخيص، دار البصائر، مصر ٢٠٠٨م.
٣٥. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف – دار غريب للطباعة والنشر، مصر ٢٠٠١م.
٣٦. في التحليل اللغوي، للدكتور خليل أحمد عمايرة – ط(١)، مكتبة المنار، الأردن ١٩٨٧م.
٣٧. في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي – ط(٢)، بغداد ٢٠٠٥م.
٣٨. في نحو اللغة وتراكيبها، للدكتور خليل أحمد عمايرة – ط(١)، عالم المعرفة، جدّة ١٩٨٤م.
٣٩. كتاب سيبويه، لسيبويه (أبي بشر عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) – تحـ: عبدالسلام محمد هارون – ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر ٢٠٠٦م.
٤٠. اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
٤١. اللمع في العربية، لابن جنّيّ – تحـ:الدكتورسميح أبومغلي– دارمجدلاوي،الأردن١٩٨٨م .
٤٢. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل – تحـ: الدكتور محمد كامل بركات – ط(١)، السعودية ١٩٨٢م.
٤٣. معاني القرآن، للفرّاء (أبي زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ) – تحـ: محمد علي النجار – دار السرور، بيروت، بلا تاريخ.
٤٤. معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي – مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٠ م .
٤٥. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري – تحـ: الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب – ط(١)، الكويت ٢٠٠٠م.
٤٦. الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي - تحـ : الدكتور فخرالدين قباوة - ط(١)، مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦م .
٤٧. من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس – ط(٥)، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م
٤٨. نظرات في الجملة العربية، للدكتور كريم حسين الخالدي – ط(١)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٥م.
٤٩. همع الهوامع، للسيوطي – تحـ: الدكتور عبدالعال سالم مكرم – عالم الكتب، مصر ٢٠٠١م.

ثانيا: الكتب الغربية المطبوعة

٥٠. A Dictionary of Linguistics and Phonetics, by David Crystal, Fifth edition, Blackwell publishing, 2003.

ثالثا : الأطاريح والرسائل الجامعيّة

٥١-علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو، لحسن عبدالكريم الشرع – أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد سنة ١٩٧٨م.

رابعا: البحوث والمقالات

٥٢- التعارض بين تأويل المعنى و تقدير الإعراب في النحو العربي،للدكتورصاحب أبوجناح – بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن،١٩٩٦ م .